عامي فولنسكي*

الصراعات التي رافقت إعداد قانون مجلس التعليم العالي

(فصل من كتاب: «الأكاديميا في بيئة متغيرة: سياسة التعليم العالي في إسرائيل ١٩٥٢ – ٢٠٠٤»، تأليف، عامي فولنسكي، دار النشر: «الكيبوتس الموحد» (هكيبوتس همئوحاد)، الطبعة الأولى: ٢٠٠٥، عدد الصفحات: ٤٢٦)

تقديم

البروفسور عامي فولنسكي، هو محاضر في كلية التربية في جامعة تل أبيب، عينه وزير التعليم الإسرائيلي الحالي، شاي بيرون، لمنصب «العالِم الرئيسي» في وزارة التعليم، وهو المنصب الذي بدأ بإشغاله منذ مطلع تشرين الثاني الأخير (٢٠١٣)، ليعود بذلك إلى الوزارة التي عمل فيها نحو ثلاثين عاما، في مناصب ووظائف مختلفة، كان أهمها نائب المدير العام لشؤون التخطيط. وقد استقال من عمله في الوزارة في العام ٢٠٠٣.

ويعتبر فولنسكي من خبراء الصف الأول في مجال السياسات التربوية وسياسة التعليم العالي، وله أبحاث عديدة في هذا المجال شملت أجهزة التعليم في دول مختلفة، منها بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا، اليابان، سنغافورة، بالإضافة إلى إسرائيل طبعا. وقد تركزت أبحاثه حول جهاز التعليم في إسرائيل على سياسات التعليم العالي، بما في ذلك منالية التعليم العالي والصراعات المختلفة لفتح أبوابه أمام الجميع، وغيرها.

ويعالج هذا الكتاب قضايا تتعلق بسياسة التعليم العالي في إسرائيل، من بينها: تعميق التدخل السياسي، دلالاته وإسقاطاته؛ التقليصات المتتالية في الميزانيات وتأثير ذلك على الأبحاث والتعليم، على حد سواء؛ الأخطار المحدقة بالحريات الأكاديمية، حرية المؤسسات الأكاديمية وحرية المحاضرين الأكاديميين والباحثين؛ امتحانات التصنيف لقبول الطلاب في الجامعات (امتحانات البسيخومتري)، دلالاته المختلفة ومدى الحاجة إليه والبدائل الممكنة؛ الآثار الناجمة عن عمل إرساليات الجامعات الأجنبية في إسرائيل، وغيرها.

ويعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه في إسرائيل الذي يعرض،

(*) زميل باحث في معهد دراسات الأمن القومي. ورون تيرا هو رجل أعمال وضابط احتياط في إدارة تخطيط الحملات في القوات الجوية الإسرائيلية.

بالتفصيل والتحليل، تاريخ التعليم العالي في إسرائيل، منذ بدايات الدولة وحتى السنوات الأخيرة. ويشمل الكتاب تسعة فصول، على النحو التالي: الفصل الأول ـ مقدمة. الفصل الثاني: صراعات وتناقضات في الطريق نحو بلورة قانون مجلس التعليم العالي. الفصل الثالث: بين الحرية الأكاديمية والحرية الجماهيرية ـ الخلفيات والاعتبارات من وراء إقامة لجنة التخطيط والميزانيات (في مجلس التعليم العالي ـ س.س.). الفصل الرابع: منالية التعليم العالي. الفصل الخامس: إرساليات جامعات أجنبية في إسرائيل. الفصل السادس: الصراع على العَلَم: امتحانات البسيخومتري. الفصل السابع: لجنة التخطيط والميزانيات في اختبار التوقعات. الفصل الثامن: هل هو احتكار حقا؟ ـ نقد مجلس التعليم العالي والجامعات. الفصل التاسع: تلخيص.

ويتمحور الفصل المترجم هنا حول سيرورة إعداد اقتراح قانون التعليم العالي، منذ انطلاقها، والتي استمرت ثماني سنوات متواصلة، حتى إقرار القانون بصيغته النهائية في الكنيست في العام ١٩٥٨. وتعكس تفاصيل الحراك، الحكومي والبرلماني، خلال هذه السنوات، عمق الصراع الحاد الذي دار بين الحكومة من جهة وبين أعضاء في الكنيست من جهة أخرى، وفي مركزه سعي الحكومة المحموم لإخضاع التعليم العالي لهيمنتها في نص قانوني ملزم، تحت شعار «خدمة الشعب والدولة»، بما ينطوي عليه هذا من تحكّم بمؤسسات التعليم العالي، إداريا وماليا وعلميا، وكبت للحريات الأكاديمية. وهو الصراع الذي انتهى باضطرار الحكومة إلى التراجع عن نواياها وتوجهاتها الأساسية.

صراعات وتناقضات في مسيرة إعداد قانون مجلس التعليم العالي

استغرق إعداد قانون مجلس التعليم العالي نحو ثماني سنوات. وكانت الخطوات الأولى لصياغته قد بدأت في العام ١٩٥٠، مع تشكيل «لجنة هراري»، وانتهت مع إقرار الكنيست صيغة القانون الثالثة في العام ١٩٥٨.

كانت المصاعب المركزية التي اعترضت مسيرة إعداد القانون نتاجا للتعارض بين رغبة الحكومة في إملاء طرق وأساليب العمل، بما فيها الوجهات البحثية، في مؤسسات التعليم العالي بما يتلاءم مع احتياجات الشعب والدولة، وبين إدراك مجموعة من أعضاء الكنيست بأن تدخل الدولة وإخضاع جهاز التعليم العالي لاحتياجاتها يتنافيان مع الشروط الأساسية اللازمة لضمان ازدهار البحث والتدريس الأكاديميين وتطورهما. وقد تمسكت مجموعة أعضاء الكنيست هذه، طوال سنين، بموقفها القائل إن ازدهار الجامعات لا يمكن أن يتحقق بغير ضمان حريتها. وقد شكل التوتر بين ميل الحكومة نحو تركيز زائد للصلاحيات وبين ما تبين أنها شروط حيوية لنمو البحث العلمي وتطوره في مؤسسات أكاديمية في ظروف من الحرية الفكرية، بؤرة الخلاف بين الكنيست والحكومة، الذي دام ـ وسط تقلبات وتجاذبات ـ ثماني سنوات. وفقد بعد خلافات مضنية في سلسلة طويلة من المداولات في الهيئة العامة للكنيست، في لجنة التعليم والثقافة، وفي لجنتها الفرعية لشؤون التعليم العالي، تم العثور على نقطة التوازن والاتفاق بين الحكومة وبين الكنيست فتم إقرار قانون مجلس التعليم العالي في الكنيست.

اقتراح القانون الأول، ١٩٥٢ – ما لرئيس أركان الجيش والجامعات؟

تأسس اقتراح القانون الأول الذي قُدّم إلى الكنيست في العام ١٩٥٢ على توصيات «لجنة دوري». هذه اللجنة عيّنها دافيد بن غوريون في العام ١٩٥٠، ومن كتاب التعيين كان بالإمكان استشفاف نظرة الحكومة وتوقعاتها حيال مؤسسات التعليم العالي، بعد سنتين من إنشاء الدولة. فقد أوكل رئيس الحكومة لهذه اللجنة مهمة الفحص والتوصية في المجالات التالية:[١]

١. التنسيق بين المؤسسات التعليمية والعلمية العالية في الدولة.
٢. ربط التعليم والبحث العلمي بمقتضيات بناء الدولة وأمنها.
٣. دستور مؤسسات التعليم العالي ونُظُم إدارتها.
٤. ارتباط المؤسسات المذكورة بالدولة، من خلال الحفاظ على حريتها الأكاديمية.
٥. جذب كبار العلم والتوراة اليهود في العالم إلى البلاد، وكذلك جذب الطلاب اليهود في الشتات للاستكمال في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

تولى يعقوب دوري، رئيس قسم العلوم في ديوان رئيس الحكومة والذي أشغل سابقا منصب الرئيس الأول لأركان الجيش، رئاسة اللجنة. وكان من بين أعضائها ممثلون عن مؤسسات التعليم العالي الثلاث ـ بروفسور زيليغ برودتسكي، رئيس «الجامعة العبرية»، بروفسور بنحاس أساف، عميد «الجامعة العبرية»، د. آرنست برغمان، المدير العلمي لـ«معهد وايزمان»، وشلومو كبلنسكي، مدير معهد «التخنيون». كما ضمت، أيضا، حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة آنذاك، بروفسور شموئل سمبورسكي، المدير العام المجلس العلمي الحكومي، والشاعر يعقوب كوهن.

كانت المصاعب المركزية التي اعترضت مسيرة إعداد القانون نتاجا للتعارض بين رغبة الحكومة في إملاء طرق وأساليب العمل، بما فيها الوجهات البحثية، في مؤسسات التعليم العالي بما يتلاءم مع احتياجات الشعب والدولة، وبين إدراك مجموعة من أعضاء الكنيست بأن تدخل الدولة وإخضاع جهاز التعليم العالي لاحتياجاتها يتنافيان مع الشروط الأساسية اللازمة لضمان ازدهار البحث والتدريس الأكاديميين وتطورهما. وقد تمسكت مجموعة أعضاء الكنيست هذه، طوال سنين، بموقفها القائل إن ازدهار الجامعات لا يمكن أن يتحقق بغير ضمان حريتها.

عبّر مضمون كتاب التعيين عن روح تلك الفترة، والتي كان في مركزها السعي إلى تركيز الصلاحيات في يد الدولة في جميع مجالات الحياة. وقد وصف كوبرسكي (١٩٩٣) الأجواء التي خيمت في السنوات الأولى على قيام الدولة. أحد التعبيرات عن ذلك تمثل في القبول الطوعي لمسؤولية السلطة ولقواعد الحُكم «من دون استئناف...لم تُسمَع أي تحفظات أو انتقادات، إطلاقا تقريبا».[٢] خلقت المهمّات التي مثُلت أمام قادة الدولة جوّاً يحتّم تأجيل الانشغال بأي شيء «لا يخدم، فوريا، الأهداف، الغايات والمهمّات، بما في ذلك تأجيل النقاشات القومية في هذا الموضوع أو ذاك، والتي كان من شأنها أن تشكل عائقا في الحملة المضنية نحو الأهداف المأمولة».[٣] ونتيجة لذلك، نشأ نمط من السيطرة السلطوية المطلقة، بما فيها السيطرة على التعيينات السياسية، فأملَت هذه الطريقة صيغة تشكّل السلطة التي اتخذت طابعا «استبداديا وتركيزيا، وإدارة عامة تعمل في خدمتها شكلت ضمانة لتحقيق المهام القومية»[٤]. ويعرض مناحيم كلاين في دراسته حول تاريخ إنشاء «جامعة بار إيلان»، روح الفترة التي «انصهر فيها كل شيء في بوتقة الصهر الرسمية، وبلغت عبادة الدولة وروح الجماعة القومية ذروتهما. وكان وجود الفرد مرهونا بمدى ارتباطه بالمجموع القومي، ويبدو أن أي مشروع وأي مؤسسة لم تكن لهما أي قيمة بدون ختم الإجازة الرسمي».[٥]

خيمت روح الرسمية والفترة وعبادة الدولة، بحسب تعبير كوبرسكي وكلاين، أيضا على «لجنة دوري»، أو على فحوى كتاب التعيين أصلا، للدقة. ومن هنا، لم يكن مفاجئا أن توصي اللجنة بإقامة سلطة عليا لمؤسسات التعليم العالي وللمؤسسات العلمية والبحثية، يطلق عليها اسم «مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم»، بحيث يضم ٢٥ عضوا ويتولى رئاسته رئيس الحكومة. ويضم في عضويته، أيضا، وزير التعليم، رئيس المحكمة العليا، رئيس أركان الجيش، المستشار القضائي للحكومة، المستشار الاقتصادي للحكومة، رئيس قسم العلوم في ديوان رئيس الحكومة، مدير المجلس العلمي الإسرائيلي، ممثلي مؤسسات التعليم العالي، ممثلي اتحاد الكتاب، نقابة المعلمين، نقابة الأطباء، نقابة المحامين، رئيس نقابة المهندسين والمعماريين، رئيس إدارة الوكالة اليهودية ورئيس «الصندوق القومي اليهودي» («كيرن كييمت ليسرائيل»). كما أوصت اللجنة، أيضا، بأن تشمل مهام المجلس الاهتمام بـ[٦]:

* ترسيخ مؤسسات التعليم العالي والعلوم والأبحاث، توسيعها، تطويرها وتعزيز مستواها؛ توثيق التعاون فيما بينها والانكباب على مواءمة التعليم العالي والبحث العلمي لاحتياجات الدولة.
* المصادقة على دساتير المؤسسات وأنظمتها في كل ما يتصل بـ:
  - البنية والإدارة.
  - الإدارة المالية وإدارة الممتلكات.
  - تعيين بروفسوريين وأعضاء السلك الأكاديمي الآخرين وتحديد شروط عملهم.
  - قبول الطلاب وطلاب الأبحاث.
  - إجراء امتحانات، منح شهادات وتحديد الشروط لمنح ألقاب أكاديمية.
  - العلاقات بين المؤسسات، التنسيق بينها والعلاقات مع سلطات الدولة.
* تكون كل مؤسسة حرّة في إدارة شؤونها التنظيمية والأكاديمية، وفق ما ترتأيه، شريطة ألا تتجاوز إطار دستورها، كما يقرّه المجلس، وألا تنتهك القانون.
* لا يستخدم أي شخص لقبا أكاديميا إلا إذا منحته إياه، طبقا للقانون، مؤسسة خولها المجلس صلاحية ذلك.

ولم تكتف اللجنة بتلك التوصيات، بل اقترحت أيضا إنشاء ثلاثة مجالس بحثية، بغية تنظيم الأبحاث العلمية في البلاد

خيمت روح الرسمية وعبادة الدولة، بحسب تعبير كوبرسكي وكلاين، أيضا على «لجنة دوري»، أو على فحوى كتاب التعيين أصلا، للدقة. ومن هنا، لم يكن مفاجئًا أن توصي اللجنة بإقامة سلطة عليا لمؤسسات التعليم العالي وللمؤسسات العلمية والبحثية، يطلق عليها اسم «مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم»، بحيث يضم ٢٥ عضوا ويتولى رئاسته رئيس الحكومة.

وفق ما تقتضيه احتياجات الدولة: مجلس للبحث العلمي والتكنولوجي، مجلس للبحث الزراعي ومجلس للبحث الطبي، وبحيث يتولى تنسيق أنشطتها قسم العلوم في ديوان رئيس الحكومة أو المجلس الأعلى للتعليم العالي. وبالنسبة لمجالس الأبحاث، أوضح يعقوب دوري، مدير قسم العلوم في ديوان رئيس الحكومة ورئيس اللجنة، أن هذه ستشكل «أدوات حكومية»، وإنْ تكن ستتمتع باستقلالية بحثية، نظرا لأن «عليها أن تخدم احتياجات الدولة، كما تعبر عنها الحكومة ودوائرها. فالحكومة ودوائرها، بحكم وظيفتها، تحتاج إلى البحث العلمي، وسيكون على هذه المجالس مساعدتها في حل مشكلات علمية».[٧]

ويمكن الاستدلال على التوتر الذي ساد، أساسا، بين ممثلي الحكومة في اللجنة وبين ممثلي الجامعة العبرية ـ التي كانت الأكبر والأبرز بين مؤسسات التعليم العالي ـ من قراءة محاضر جلسات اللجنة السبعة. فمنذ الجلسة الأولى، شدد يعقوب دوري على أن التزام أعضاء اللجنة المركزي يتمثل في تلبية توقعات الحكومة وأن التزامهم تجاه مؤسسات التعليم العالي هو ثانوي فقط. وبهذه الروح، أعلن أمام أعضاء اللجنة: «لسنا (أعضاء اللجنة) مندوبي المؤسسات (التعليم العالي)، فالذي عيّننا هو رئيس الحكومة، باسم حكومة إسرائيل، ونحن ملزمون بتقديم تقرير عن عملنا إليه».[٨] ووضع رئيس اللجنة احتياجات الأمّة في مركز المداولات وطالب الأعضاء، بصورة حازمة، بالفصل بين الاحتياجات الرسمية وبين احتياجات المؤسسات. وأكد على مسامع ممثلي مؤسسات التعليم العالي الأعضاء في اللجنة أن رئيس الحكومة، شخصيا، هو الذي عيّنهم وأنهم «ليسوا ممثلين عن المؤسسات».[٩] وحين حاول رئيس الجامعة العبرية، برودتسكي، تبيان خطأ رئيس اللجنة، والقول إنه وزملاءه يمثلون المؤسسات، وأنه تم تعيينهم أعضاء في اللجنة نيابة عن المؤسسات، أعفاهم دوري من المسؤولية بالادعاء بأنه إذا ما نشأ تناقض بين احتياجات الدولة وبين احتياجات المؤسسات «فستجد اللجنة طريقا لحله».[١٠]

طلب حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة، أن يوضح حق الدولة الفتية في التعامل بصورة أخرى مع مؤسسات التعليم العالي العاملة في نطاقها:[١١]

قيام دولة إسرائيل، بحد ذاته، ينبغي أن يؤدي، برأيي، إلى تغيير ما، سواء في بنية المؤسسات أو في وظائفها. فجميعها وُلِدت ونمت في جوّ آخر، ليس في إطار دولة، ولذا فإنني أرى أن مهمة هذه اللجنة الأساسية هي: إعداد الأرضية التي تستطيع عليها هذه المؤسسات، في إطار قوانين الدولة، تطوير أنشطتها وتنسيقها بصورة حرّة.

أتاح الواقع «الخارج عن نطاق الدولة»، طبقا للمستشار القضائي للحكومة، لهذه المؤسسات مساحات من الاستقلالية، لكنها لم تكن مفهومة ضمنا بعد قيام الدولة ويجدر الآن إعادة فحص هذه المسألة من جديد، من زوايا أخرى إضافية، بما يشمل إجراء تعديلات في قوانين الدولة.

وقد شملت إعادة الفحص ثلاثة أسس مركزية: معنى تدخل الحكومة في دستور المؤسسات، معنى إقامة لجان بحثية تخصصية خارج إطار مؤسسات التعليم العالي، والرغبة في التأثير على المناهج التدريسية الأكاديمية لجهة تعميق ارتباطها باحتياجات الدولة. وأصبحت هذه المسائل الثلاث موضع خلاف إزاء إصرار بروفسور برودتسكي، رئيس الجامعة العبرية، على معارضته للتدخل الحكومي في ما ينضوي ضمن صلاحية هذه المؤسسات وفي تطورها الأكاديمي.

تمحورت جلستا اللجنة الثانية والثالثة حول الأساليب التنظيمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي، والتي انبثقت عنها استقلاليتها الإدارية والأكاديمية. فقد عرض ممثلو المؤسسات الثلاث، على نحو مستفيض، جميع الأسس التنظيمية التي كانت قد أرسيت قبل تعيين اللجنة بأكثر من عقدين (معهد التخنيون

في العام ١٩٢٤، الجامعة العبرية في العام ١٩٢٥ ومعهد وايزمان في العام ١٩٣٣).[١٢] وبالرغم من أن تطور كل منها كان مختلفا وبنية هيئاتها لم تكن متطابقة، إلا أن المشترك بينها جميعا تمثل في حريتها التامة في كل ما يتصل بتنظيم أنشطتها الأكاديمية وتسييرها، بسياسة ترقية العاملين فيها وبسياسة قبول الطلاب.

وقد استعرض بروفسور أساف، عميد الجامعة العبرية، على سبيل المثال، بتوسع لافت، مهمّة أعضاء مجلس الأمناء وتطورها، مهامّ المجلس الأعلى للجامعة، اللجنة التنفيذية، المجلس الأكاديمي، اللجنة الدائمة، تعيين عميد الجامعة، طريقة تعيين عمداء الكليات، مهامّ لجان التدريس على مستوى الكليّات والأقسام وغيرها. وركّز العرض الانتباه على جذور القيم التنظيمية في مؤسسة أكاديمية انطلقت من قاعدة الحرية الأكاديمية وبنَت هيئاتها بما يخدم هذه الحرية ويرسخها. فقد بيّنت استقلالية اللجان / المجالس المختلفة كيف سيكون الانسجام بين الصلاحية والمسؤولية المركزية المخولة للجامعة، إلى جانب خلق الظروف المناسبة لضمان حرية أعضاء السلك الأكاديمي. ومن جانبه، توقف مدير التخنيون، كبلنسكي، أيضا، عند تطور الهيئات المختلفة في مؤسسته، بما فيها مجلس الأمناء، اللجنة الإدارية، المجلس الأكاديمي («مجلس المدرّسين»)، التمييز بين المجلس الأعلى في التخنيون وبين المجلس الأكاديمي وتمثيل المهندسين والمعماريين في اللجنة الإدارية. وقد وصف رئيسا هاتين المؤسستين، أكثر من أي شيء آخر، عملية اتخاذ القرارات المعقدة في منظمة تتخذ الحرية الأكاديمية نبراساً ومرتكزاً أساسيا في عمل هيئاتها. ويشير كبلنسكي، مثلا، إلى رغبة مؤسسته في اعتماد نظام أكثر مركزية وتركيزا للصلاحيات بين يدي إدارة قوية، لكن «لدينا تعقيدا كبيرا... أن هذا المجلس الأكاديمي هو الهيئة الأعلى في كل ما يتصل بالشؤون الأكاديمية والتعليمية في المؤسسة. فهو الذي يقرر البرنامج التعليمي، المنهاج التعليمي وهو الذي يختار العمداء. ليست الكليات أو الأقسام هي التي تختار العمداء هنا، بل المجلس الأكاديمي وحده، من بين أعضائه هو، وهو الذي يقرر شروط امتحانات الانتقال، امتحانات التأهيل، وهو حر ومستقل في اختيار أعضائه».[١٣]

لكن الحرية الأكاديمية لم تكن كاملة، إذ عمل معهد التخنيون ضمن القيود التي فرضتها حكومة الانتداب. ومنذ العام ١٩٢٩، بُدئ إجراء اختبارات حكومية، ما استجلب تدخلا حكوميا. كما ولّدت عضوية ممثلي اللجنة القومية في اللجنة الإدارية في التخنيون تدخلا خارجيا إضافيا. فامتحانات الانتقال كانت شأنا داخليا يخص المؤسسة فقط، حقا، لكن امتحانات التأهيل كانت خارجية بمشاركة الحكومة ونقابة المهندسين. وكان مدرِّسو التخنيون يقدمون مادة الامتحان إلى محررين خارجيين كانت تعينهم الحكومة، و«كانت مادة امتحانات الهندسة المعمارية في يديّ المهندس المعماري الرئيسي الحكومي... ومادة الميكانيكيات والكهرباء بين يديّ موظف كبير... ومادة الكيمياء بين يدي الـ «Chief Chemist» ... وكان (المتحِن الحكومي) يستطيع أيضا تغيير ما بدا له أو إضافة أسئلة من عنده».[١٤] ولم تقتصر الصلاحيات الممنوحة للحكومة على إعداد الامتحانات فحسب، بل قامت حكومة الانتداب أيضا بإيفاد «مراقبين على الامتحانات» من طرفها هي،[١٥] وفقط لدى تلقي النتائج من لجنة الامتحانات، أتيح للتخنيون نشرها. وفسّر كبلنسكي استعداد التخنيون لإتاحة التدخل الحكومي في إدارة المؤسسة بالقول إن «الحكومة تخولنا صلاحية منح لقب مهندس»، وهي صلاحية لم تكن المؤسسة تمتلكها بصورة ذاتية.[١٦] وأعرب ممثل التخنيون عن أمله في أن «لا تتدخل الحكومة في استقلالية المؤسسة الأكاديمية والعلمية: تعيين بروفسوريين ومدرِّسين»[١٧] أكثر من التدخل القائم، على الرغم من أن هذه التعيينات تستوجب مصادقة اللجنة الإدارية «التي يتم تعيينها من جانب الحكومة».[١٨]

ووصف د. آرنست برغمان، الطرق الإدارية المتبعة في معهد وايزمان. وهذا المعهد، الذي أنشئ في العام ١٩٣٣ (وكان يسمى «معهد زيف»، آنذاك)، تركز في الأبحاث، لا في التدريس. لديه مجلس أمناء، لجنة تنفيذية، مدير علمي يعيّنه رئيس المعهد، لجنة علمية تتألف من رؤساء الأقسام (بروفسوريون) ومدير إداري. وعن العلاقة بين الدولة وبين المعهد، قال برغمان إن «على المعهد أن يكون خاضعا، بصورة ما، للحكومة».[١٩] ويستدل من هذا أنه يقبل بروح مضمون كتاب تعيين اللجنة. وهذا ما يؤكده حديثه عن الأفضليات والامتيازات التي ستكون من نصيب المعهد في حال احتفاظه بعلاقة وثيقة مع الحكومة: «كنا نودّ أن نركّز بين يدي المعهد جميع الأبحاث الكبيرة، والتي من الصعب في رأينا دمجها مع التدريس. وينبغي أن يكون للحكومة دور في إقرار خطط المعهد وإقرار طابعه».[٢٠]

أبدى ممثلا التخنيون ومعهد وايزمان، كلاهما، قبولا لروح كتاب التعيين الذي أصدره بن غوريون للجنة وكانا مستعدين لإخضاع مؤسستيهما، بتحفظات معينة، لسلطة الحكومة. وكان معهد وايزمان يأمل في أن يضمن هذا التغيير رصد المزيد من الموارد له، بالنظر إلى تخصصه وتمحوره في البحث الذي يمكن أن يخدم احتياجات المجتمع والدولة. أما التخنيون فرأى أن لبّ ارتباطه بالدولة يتمثل في مجال تأهيل المهندسين في جميع مجالات الحياة التي تخدم احتياجات بناء الأمة، ولذا فهو لم ير أي خطر أو تهديد في اقتراح تعميق التدخل الحكومي في عمل هذه المؤسسات لخدمة احتياجات الدولة.

كان موقف ممثل الجامعة العبرية في اللجنة مغايرا بصورة جوهرية، في ما يتصل بالوجهات التي ظهرت مؤشراتها في عمل اللجنة. فقد أشار بروفسور برودتسكي، رئيس الجامعة العبرية، منذ الجلسة الأولى، إلى أنه، وفي إطار عضويته في اللجنة، لن يستطيع الالتزام والتعهد بأي شيء باسم المؤسسة التي يمثلها، وقد اتضحت محاور الخلاف، أكثر فأكثر، في الجلسة السابعة والأخيرة التي عقدتها اللجنة. فلدى عرض اقتراح لإقرار منهج موحد بشأن الترقية في الدرجات الأكاديمية يسري في جميع مؤسسات التعليم العالي، قال رئيس الجامعة العبرية أن القرار كما تمت صياغته سيؤدي إلى «ضرب حرية كل مؤسسة»

كانت لهذا التوجه جذور واضحة في الماضي، إذ إن ارتباط المؤسستين المذكورتين باحتياجات الأمة لم تكن تحمل أي جديد: فقد كان هذا قائما منذ ما قبل قيام الدولة وخلال سنواتها الأولى، أيضا. لكن الموقف الذي عبّر عنه ممثلا التخنيون ومعهد وايزمان يحمل الآن دلالات إضافية أخرى. ويوضح أوري كوهن، في دراسته حول تاريخ الجامعة العبرية (٢٠٠١) أن حالة جديدة نشأت، قوامها أن «مؤسسة معينة، هي التخنيون، تقترح على الدولة تأميمها. بينما تنشط مؤسسة أخرى، هي معهد وايزمان، فعليا، في خدمة احتياجات الدولة العسكرية ويتولى مديره العلمي مناصب أخرى في المؤسسة الأمنية، بينما بقيت الجامعة العبرية وحيدة في النضال من أجل الاستقلالية الأكاديمية وكبح التدخل الحكومي».[٢١]

وبالفعل، كان موقف ممثل الجامعة العبرية في اللجنة مغايرا بصورة جوهرية، في ما يتصل بالوجهات التي ظهرت مؤشراتها في عمل اللجنة. فقد أشار بروفسور برودتسكي، رئيس الجامعة العبرية، منذ الجلسة الأولى، إلى أنه، وفي إطار عضويته في اللجنة، لن يستطيع الالتزام والتعهد بأي شيء باسم المؤسسة التي يمثلها، «كما تقرر الجامعة، لأنها ينبغي أن تكون جامعة حرّة».[٢٢] وقد اتضحت محاور الخلاف، أكثر فأكثر، في الجلسة السابعة والأخيرة التي عقدتها اللجنة. فلدى عرض اقتراح لإقرار منهج موحد بشأن الترقية في الدرجات الأكاديمية يسري في جميع مؤسسات التعليم العالي، قال رئيس الجامعة العبرية أن القرار كما تمت صياغته سيؤدي إلى «ضرب حرية كل مؤسسة»،[٢٣] لأن نتيجته ستكون:[٢٤]

مَركزة المؤسسات، مرة أخرى. فمثلا، المجلس الأعلى هو الذي سيكون مسؤولا عن مستوى التعليم وجودته ومستوى المرشحين للحصول على الدرجات الأكاديمية. وأنا أتساءل بيني وبين نفسي: هل من الصحيح أن يكون كذلك؟ ذات مرة سئل دزرائيلي (بنجامين دزرائيلي، سياسي بريطاني تولى رئاسة الحكومة البريطانية مرتين ـ المترجم) ما إذا كان يرغب في أن تبقى أكسفورد كما هي عليه، بكل نواقصها وقصوراتها، أم يفضل أن تتحول إلى جامعة حكومية من غير نواقص أو قصورات. وهو، بوصفه ليبراليا كبيرا، قال: من الأفضل أن تبقى أكسفورد مع نواقصها وقصوراتها، لكن حُرّةً... طبقا لنص القرار المقترح هنا ستكون مركزة عميقة، سيكون ثمة جسم مخول صلاحية اتخاذ القرار: هل يستحق فلان لقب بروفسور أم لا... إنه شأن هيئات الجامعة.

وإلى جانب الاقتراح الذي أخذ في التبلور في «لجنة دوري»، بأن يقرّ مجلس التعليم العالي دساتير المؤسسات، بما في ذلك تعيين بروفسوريين وسياسة قبول الطلاب، طُرح على جدول أعمالها اقتراح آخر ـ أن يضع المجلس، سوية مع المجالس الفرعية التابعة لها، برامج تعليمية لمؤسسات التعليم العالي بما يتلاءم مع احتياجات الدولة. وفي هذا الصدد، أيضا، كان رئيس الجامعة العبرية مثابرا في المعارضة. وقال برودتسكي في معرض تعقيبه على اقتراح التدخل في البرامج التعليمية، التي تشكل قدس أقداس الحرية الأكاديمية: «تتحدثون عن إعداد برامج، بمعنى أن المجلس سيضع برنامجا تعليميا لتدريس الفيزياء في الجامعة ـ هذا أمر غير معقول».[٢٥]

وعبر رئيس الجامعة العبرية عن خشيته أيضا في ما يتعلق بالموضوع الثالث الذي أشغل اللجنة، وهو تشكيل لجان بحثية متخصصة المجالات تتولى تركيز الأبحاث بما يتلاءم مع احتياجات الدولة، وقال إن النقص في القوى العلمية والبحثية لا يبرر تشكيل مجالس بحثية منفردة خارج إطار مؤسسات التعليم العالي. وتساءل عما إذا لم يكن من الأفضل، حيال نقص القوى البحثية المناسبة،

تمت صياغة توصيات «لجنة دوري» هذه في مشروع قانون قدمه وزير التعليم، بن تسيون دينبورغ (دينور، لاحقا)، إلى الكنيست في شهر حزيران ١٩٥٢، تحت عنوان «قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم». وشملت التسويغات التي أوردها الوزير لمشروع القانون مرتكزين أساسيين، متناقضين ظاهريا، حاول الوزير التوفيق بينهما. المرتكز الأول تحدث عن الحرية الأكاديمية التي تشكل شرطا لتطور العلوم والحياة الفكرية لدى الأمة، بينما تحدث المرتكز الثاني عن الحاجة إلى تجنيد البحث العلمي في خدمة احتياجات الدولة.

إجراء الأبحاث التي تحتاج إليها الدولة في مجالات الصحة، الزراعة، التكنولوجيا وكذلك في المجالات الأمنية أيضا، في إطار المؤسسات البحثية القائمة. ولم يكن رده هذا مفاجئا، إذ إن الاقتراح بشأن مجالس الأبحاث كان يقصد، عمليا، تحويل ديوان رئيس الحكومة، أو مجلس التعليم العالي الذي يرأسه رئيس الحكومة، إلى مؤسسة بحثية قائمة بذاتها. وعلى هذا عقب بروبتسكي بالقول إن مجمل الخطوات التي تقترحها اللجنة ستؤدي إلى مركزة جهاز التعليم العالي، سواء بواسطة ديوان رئيس الحكومة أو بواسطة مجلس التعليم العالي. وفي تطرقه إلى التعقيدات المتزايدة في عمل المؤسسات الأكاديمية عامة، قال بروبتسكي متهكّما: «هل سيطلع رئيس الحكومة على هذه التفاصيل ويقرّها»؟[٢٦] وكان يقصد القول إنه ينبغي وضع إدارة الأكاديميا في أيدي الأكاديميين، لا في أيدي السياسيين ورجال السلطة.

ومع انتهاء اللجنة من بلورة توصياتها، لم يتبق أي شك بشأن الموقف الذي خرج منتصرا وذاك الذي خرج خاسرا. ووفقا لما يقول كلاين، فقد جعلت تلك التوصيات من رؤساء الدولة «المدراء الأعلى للجامعات القائمة».[٢٧] ووفقا لأوري كوهن، شكلت تلك التوصيات خطوة في الطريق نحو «التأميم الفعلي» للجامعة العبرية و«تقليص حريتها الأكاديمية وقصرها على مواضيع ثانوية فقط».[٢٨]

تمت صياغة توصيات «لجنة دوري» هذه في مشروع قانون قدمه وزير التعليم، بن تسيون دينبورغ (دينور، لاحقا)، إلى الكنيست في شهر حزيران ١٩٥٢، تحت عنوان «قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم». وشملت التسويغات التي أوردها الوزير لمشروع القانون مرتكزين أساسيين، متناقضين ظاهريا، حاول الوزير التوفيق بينهما. المرتكز الأول تحدث عن الحرية الأكاديمية التي تشكل شرطا لتطور العلوم والحياة الفكرية لدى الأمة، بينما تحدث المرتكز الثاني عن الحاجة إلى تجنيد البحث العلمي في خدمة احتياجات الدولة. وقد عرض الوزير، الذي أشغل منصب بروفسور في الجامعة العبرية، بمنظور تاريخي، الظروف التي قادت إلى اختراقات وفتوحات علمية وفكرية في حياة الأمم:[٢٩] الحرية الأكاديمية، وهي فقط، التي تم اكتسابها بعد صراع مرير مع سلطات الكنيسة، هي التي وضعت التعليم العالي على السكة الصحيحة في البلاد. فقد ضمنت هذه الحرية تطور العلوم ودفعت الجيل الشاب إلى مواجهة الواقع ومحاولة النظر إليه، بقوى ذاتية وشجاعة أخلاقية، ثم دراسته وإزالة وشاح الغموض عنه، من غير الركون إلى آراء مقبولة وإلى صياغات مختلفة أكل الدهر عليها وشرب. وقد أنبتت سلطة الحرية الأكاديمية، في العالم أجمع، شريحة من الباحثين ذوي قدرة على التفكير المستقل وأظهرت في كل شعب شريحة من المثقفين ذوي التفكير المستقل كانوا حاملي التراث الثقافي ومعبّدي الطريق نحو تقدم الشعب وسموّه الروحاني.

وقد قصد وزير التعليم في كلامه هذا الربط بين التزام الدولة، كدولة رفاه، بضمان تطور مؤسسات التعليم العالي وبرفع مستوى التعليم العالي لدى مواطنيها وبالعمل من أجل تطوير العلوم والأبحاث، وبين واجب مؤسسات التعليم العالي بردّ الجميل للدولة التي تحرص على تطورها، بالعملة نفسها ـ أي، وضع موارد المعرفة والبحث تحت تصرف الدولة وفي خدمة احتياجاتها. لكن دينبورغ لم يتطرق إلى كيفية حل التناقض بين شروط ازدهار التعليم العالي، وفق النموذج الذي عرضه هو على الكنيست ـ ازدهار التعليم العالي في العصور الوسطى، بعد تحررها فقط من نير سلطات الكنيسة التي حاولت تسخيرها في خدمة مصالحها ـ وبين رغبة الحكومة في تجنيد التعليم العالي لاحتياجات الشعب والدولة. وقد تناغم هذا، عمليا، مع المنطق الذي قامت عليه تسويغات القانون.

شكلت كلمات عضو الكنيست سميلانسكي في ذم التعليم والمتعلمين في مؤسسات التعليم العالي، بين أشياء أخرى، استخفافا بالمتحفظين على مشروع القانون وتحديا لهم. فمن وجهة نظره، كان القانون الجديد يرمي إلى تعميق وعي الشباب بأهمية مشروع الاستيطان والشعور بحمل رسالة لدى بعض المشاركين في هذا المشروع. وكان التعليم العالي، في نظره، إحدى أدوات تعميق الوعي بحمل رسالة، من خلال تعلم مهن حيوية، بدلا من المهن المنسلخة التي لا تخدم احتياجات الاستيطان، ولذا فهي لا تخدم احتياجات المجتمع أيضا.

فإنْ كان يفترض أن تكون الجامعات مجنَّدة في خدمة الشعب والدولة، فمن الواجب أن يتم التنسيق بينها، أو توجيهها، من جانب مجلس التعليم العالي، كي يقوم هذا بتوجيه أنشطتها بما يتلاءم مع احتياجات الدولة ويخدمها. ومن هنا، وطبقا لما قاله دينبورغ، فمن الطبيعي جدا أن يكون رئيس الحكومة، الذي هو «المسؤول عن تطوير الدولة وتلبية احتياجاتها»،[٣٠] رئيسا لمجلس التعليم العالي ـ بموجب مشروع القانون ـ وأن ينضم إليه، في عضوية المجلس، ممثلين عن الحكومة، «وزير التعليم والثقافة، قضائيون من الدولة، مدراء المجلس العلمي ورجال الأمن والاقتصاد. وفي الإجمال، يكون فيه سبعة مندوبين عن الدولة «.[٣١]

تخلل موقف أعضاء الكنيست من مشروع القانون نوعان من التحفظ: تحفظ أكثر اعتدالا طالب بضمان تمثيل مناسب، لجميع قطاعات المجتمع، في تشكيلة مجلس التعليم العالي. فقد قال عضو الكنيست أبراهام بيرمن، من «مبام»، مثلا، إن التشكيلة تفتقر إلى ممثل عن نقابة العمال العامة في إسرائيل، وسأل الوزير: «أين ممثلو نصف مليون من العمال في البلاد، ذوي الشبكة الواسعة من المؤسسات الثقافية والتربوية... أين ممثلو الاستيطان العمالي؟ فمن المفترض أن تخدم المؤسسات العلمية المشروع الصهيوني الطلائعي في البلاد، أولا وقبل أي شيء آخر؟ ... وليس ثمة ممثل واحد عن المواطنين العرب».[٣٢] وقدم عضو الكنيست موشي سنيه، من «مبام»، ملاحظة مماثلة حول غياب «ممثلين عن الطبقة العاملة»[٣٣] في تركيبة المجلس المقترحة في القانون. وأضاف عضو الكنيست بيرمن فقال إنه يتعين رفض مشروع القانون لسبب آخر، إضافي: كما أن رئيس الحكومة لا يستطيع إشغال منصب رئيس المحكمة العليا، كذلك فهو لا يستطيع إشغال منصب رئيس مجلس التعليم التعالي.

وتحدث يزهار سميلانسكي، من «مباي»، مؤيدا لمشروع القانون الجديد طارحا ادعاءات حادة ضد الطلاب الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي، الذين ـ كما قال ـ ليسوا سوى متهربين من تحمّل قسط في المشروع الصهيوني الأهم للشعب اليهودي، مشروع الاستيطان بشكل عام والاستيطان في النقب بشكل خاص. ولذا، كما قال سميلانسكي، ثمة حاجة إلى هذا القانون، وفق صيغته المقترحة، كي يخدم التعليم العالي الهدف القومي الأعلى، المتمثل في الاستيطان. أما التعليم العالي بنسقه الحالي، قال سميلانسكي، فلا يخدم هذه الاحتياجات وإنما هو معدّ لتعظيم زمرة من الشبان الذين يتميزون بـ[٣٤]:

الخيلاء وتصنّع الأهمية، الثقافة المنقطعة عن الواقع، تراث المنافي، ثمرة ضيق الأفق والمجد الزائف. تعلّم مهنة لفائدته بالمعنى الضيق، مهنة «نحيفة»، فاقدة الحيوية، بعيدة عن أي علاقة بالمناحي الثقافية وعن خلفية توسيع الآفاق، مِعول صغير للحفر به... وجمهور من دارسي الأدب، أيضا، وحين يكون كبيرا، فليس هو علامة على أشخاص طيبي النفوس دائما، بل هو، بالذات، علامة على تضاؤلهم أحيانا وعلى التأنق غير المحترف، وهو أحيانا أخرى ليس سوى شهادة على الحاجة إلى اللهو وقضاء الوقت في المتعة... لأنك حينما تتخيل أن بين هؤلاء الطلاب مَن هجر المصانع، وبينهم مَن تهرب من جميع مشاريع الاستيطان منذ البداية، وبينهم أيضا مَن لا ميزة له سوى كونه من عائلات مرموقة، ليس غير جيب الوالد وشفقة الوالدة وتشجيع الأعمام والعمات هي التي حسمت قدومهم لقضاء الوقت في طحن الثقافة.

شكلت كلمات عضو الكنيست سميلانسكي في ذم التعليم والمتعلمين في مؤسسات التعليم العالي، بين أشياء أخرى، استخفافا بالمتحفظين على مشروع القانون وتحديا لهم. فمن وجهة نظره، كان القانون الجديد يرمي إلى تعميق وعي الشباب بأهمية مشروع الاستيطان والشعور بحمل رسالة لدى بعض

المشاركين في هذا المشروع. وكان التعليم العالي، في نظره، إحدى أدوات تعميق الوعي بحمل رسالة، من خلال تعلم مهن حيوية، بدلا من المهن المنسلخة التي لا تخدم احتياجات الاستيطان، ولذا فهي لا تخدم احتياجات المجتمع أيضا.

وعبر عضو الكنيست حاييم بن آشير، من «مباي»، عن موقف مماثل، إذ رأى هو أيضا، كما سميلانسكي، الحاجة إلى تشجيع التعليم العالي في مناطق الاستيطان وبين العمال، إلى جانب تنمية «وحدة العلم والعمل في واقع استيطاني ـ طلائعي».[٣٥] فاحتلال النقب سيتحقق، طبقا لبن آشير، إذا ما أقيم جسر بين الحياة الروحية وحياة العمل، وإذا ما أزيل الحاجز الفاصل ما بين الشعب العامل وبين رجال العلم والثقافة. هذا الهدف، «الانقضاض نحو احتلال القفر والاستيطان في الحيز الخالي، الحيز الذي ينبغي منحه مظهرا روحانيا»،[٣٦] هو ـ في نظر بن آشير ـ الهدف المركزي الذي يبتغي مشروع قانون التعليم العالي تحقيقه.

وإلى جانب الرأي القائل بأن على القانون خدمة الأهداف القومية، كما حددها الآباء المؤسسون للدولة، تعالت انتقادات حادة بشكل خاص ضد تدخل الحكومة في حياة التعليم العالي، وخاصة في كل ما يتعلق بتركيبة المجلس. فقد دعت عضو الكنيست شوشانه برسيتس، من «الصهيونيون العموميون»، مثلا، إلى التعلم «من الشعوب التي لديها تقاليد تمتد مئات السنين في النضال من أجل حرية البحث العلمي، حرية العلوم وحرية وضع دساتير مؤسسات التعليم العالي فيها»،[٣٧] ثم عبرت عن معارضتها الحازمة لمشروع القانون في صيغته المقترحة:[٣٨]

لا يمكن أن يكون في هذا البيت (الكنيست) ولا في شعب إسرائيل، المُنكب على صون مستوى الشعب الثقافي، أي شخص ينفي الحاجة إلى سلطة مخوّلة تعتني بالتعليم العالي في الدولة. ولكن، أي سلطة مخولة نقصد؟ – سلطة مخولة مستقلة تعرف كيف تصون الحريات الأكاديمية، ليس فقط حرية الطلاب في اختيار مجالات دراستهم، بل حرية الأساتذة الجامعيين أيضا في تبني أي إيديولوجية، وفق ما تمليه ضمائرهم ومداركهم، من دون أن يؤدي ذلك إلى إقصائهم ومنعهم من مزاولة التدريس في مؤسساتنا الأكاديمية، ومن دون أن تكون ثمة أي صلاحية لأي كان، حتى وإن كان رئيس الحكومة أو وزير الأمن، أو الدكتاتور المستقبلي في شؤون الاقتصاد، أو شخص تطال يده كل شيء، أن يتدخل وأن يقول: فلان لا يستحق أن يكون مدرِّسا.. فلان لا يمكن أن يعمل في هذه المؤسسة، أو فلان ليس جديرا بأن يكون مدرسا في هذه المؤسسة الأكاديمية أو تلك.

وتوجهت عضو الكنيست برسيتس، بنوع من التحدي، إلى وزير التعليم الذي عرض اقتراح القانون على الكنيست:[٣٩]

ليقم صديقي وزير التعليم ويدلني على دولة واحدة يتولى رئيس حكومتها رئاسة سلطة مؤسسات التعليم العالي فيها، أيضا. وليدلني على دولة واحدة أخرى يشارك رئيس أركان جيشها في مثل هذه السلطة... وأود أن أسأل هل ثمة سابقة في أي دولة أخرى يتحكم فيها موظفون حكوميون بمؤسسات التعليم العالي ويقررون مصيرها؟

وختمت عضو الكنيست برسيتس حديثها بالتأكيد على أن اقتراح القانون بمثابة فرض قيود خطيرة على مؤسسات التعليم العالي وعلى الدولة، على حد سواء، في كل ما يتعلق بحرية التعليم العالي، ثم حذرت من تسييس التعليم العالي، سواء من خلال تركيبة المجلس المقترح، أو من خلال إسناد رئاسة المجلس إلى رئيس الحكومة، أو من خلال منح المجلس صلاحيات واسعة جدا للتدخل في الحياة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي.

ووجهت عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور، هي الأخرى، انتقادات حادة ضد المقترح بشأن التدخل الحكومي العميق في إدارة شؤون التعليم العالي. وتوقفت عند الإسقاطات المحتملة التي قد تترتب عن مثل هذا التدخل، كما تضمنه اقتراح القانون، على الحريات الأكاديمية وحذرت من مغبة العودة إلى أزمان كانت الرؤى، التوجهات، المعتقدات والآراء، بل وحتى الاستنتاجات العلمية، تتحدد فيها وفقا لمواقف ومعتقدات الحُكام. وقالت إن أحد أبرز منجزات البشرية يتمثل في الدعوة العارمة، منذ أيام غاليليو غاليلي، إلى ضمان حرية الضمير والرأي، وفق ما تمليه قناعات المثقف، الباحث والمفكر، وهو ما غدا من المكتسبات البشرية التي يتوجب صونها والمحافظة عليها، من حيث أنه الضمانة لتطور البشرية ورقيّها. أما حين يكون رئيس الحكومة رئيسا لمجلس التعليم العالي ووزير التعليم نائبا له، «فما الذي يضمن لنا أن لا يتم الحكم على الأساتذة الجامعيين والطلاب، على حد سواء، كتبهم وأبحاثهم واستنتاجاتهم، بمنظور حزبي، ائتلافي أو حكومي؟».[٤٠] كما عبرت عن معارضتها لاقتراح ضم موظفين حكوميين غير باحثين إلى عضوية المجلس: «ويثير استهجانا كبيرا، أيضا، الاقتراح بأن يضم المجلس مستشارين اقتصاديين ومستشارين قضائيين. ولماذا لا يضم مستشارين آخرين، ماليين أو آخرين سواهم؟ ما هو دور هؤلاء في العمل الأكاديمي البحثي؟».[٤١] وعبرت رزيئيل ـ نأور عن خشيتها العميقة من النتائج التي قد يؤدي إليها مشروع القانون، وخصوصا على خلفية حالة التوتر السياسي القائمة، وأضافت: «لقد خاضت شعوب أوروبا حربا طويلة لتحقيق الحرية الأكاديمية وضمانها.

وعبر عدد من أعضاء الكنيست عن تحفظهم من تعيين رئيس أركان الجيش عضوا في مجلس التعليم العالي. عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور (من حركة «حيروت») وعضو الكنيست مئير فلنر (من «الحزب الشيوعي الإسرائيلي») اعتبرا مشروع القانون بمثابة عسكرة التعليم العالي. وقال فلنر إن «حقيقة تفرغ رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي لعضوية هذا المجلس تدل على وجهات هذا الأخير وأهدافه».[45] ورأى فلنر، مثل شوشانه برسيتس من «الصهيونيين العموميين»، أيضا، أن تولي رئيس الحكومة رئاسة المجلس ينطوي على خطر

هذا ليس أمرا تافها، على الإطلاق، في مرآة الوضع المتميز الذي نعيش هنا في بلادنا، العلاقات المشدودة، الخلافات العديدة التي لا بوادر لتسويتها، إنما العكس تماما ـ ثمة مؤشرات عديدة على اتساعها وتعمقها»[42]. وعلى هذا، دعت إلى رفض تشكيلة المجلس المقترحة.[43]

ووجه عضو الكنيست إليميلخ ريملط، من «الصهيونيون العموميون»، أيضا، نقدا مماثلا منضمّاً إلى رأي القائلين بأن مشروع القانون يشكل تهديدا لاستقلالية مؤسسات التعليم العالي:[44]

ليس تطويع التعليم العالي والبحث الأكاديمي وتدجينهما اختراعا أوجدته الديمقراطيات الشعبية، بل كان قائما منذ العصور الوسطى، وكان مقبولا لدى جميع الأنظمة التوتاليتارية التي كانت تصرح دائما بأن على العلم أن يخدم الشعب، بينما كانت تقصد فعليا وضع العلم في «سرير سدوم» وجعله أداة طيّعة في أيدي السلطة. إن حرية الباحثين في التعبير عن آراء مستقلة وتدريس معتقدات تشكيكية، بما هي تعبير عن آراء – هو أساس الأسس لتطور العلم وتقدمه.

وعلى ذلك، دعا عضو الكنيست ريملط إلى سن قانون يضمن استقلالية مؤسسات التعليم العالي ويتيح لها العمل كسلطة ذات صلاحيات في إطار مجلس التعليم العالي، بالتوازي مع تقليص عدد ممثلي الحكومة فيه.

وعبر عدد من أعضاء الكنيست عن تحفظهم من تعيين رئيس أركان الجيش عضوا في مجلس التعليم العالي. عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور (من حركة «حيروت») وعضو الكنيست مئير فلنر (من «الحزب الشيوعي الإسرائيلي») اعتبرا مشروع القانون بمثابة عسكرة التعليم العالي. وقال فلنر إن «حقيقة تفرغ رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي لعضوية هذا المجلس تدل على وجهات هذا الأخير وأهدافه».[45] ورأى فلنر، مثل شوشانه برسيتس من «الصهيونيين العموميين»، أيضا، أن تولي رئيس الحكومة رئاسة المجلس ينطوي على خطر «التدخل في تعيين الأساتذة الجامعيين، في قبول الطلاب، في تنظيم امتحانات الإنهاء وفي وضع الشروط والمعايير لمنح الشهادات. ويأتي هذا لسلب الاستقلال الأكاديمي». وأضافت عضو الكنيست برسيتس: «تخيلوا أن يظهر في جمهور معين، في دولته، وهو الذي يصفه رئيس الحكومة بأنه: كارهو صهيون الذين لا يدعمون بناء الدولة، مثقف رفيع تود الجامعة منحه درجة بروفسور، أليس ثمة خطر لأن يستخدموا هذا القانون لمنعها من ذلك؟»[46] وهكذا، فقد كان ذلك تعبيرا عن القلق من مغبة استغلال هذا القانون ستارا لتوسيع دلالات عبارة «بدون حيروت وبدون ماكي» («حيروت» – حزب صهيوني إسرائيلي أسسه مناحيم بيغن، يعتبر امتدادا ووريثا لمنظمة «إيتسل» / الإرغون. و«ماكي» – هو اختصار اسم «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» بالعبرية ـ س.س.)، التي أصبحت تعبيرا اصطلاحيا استخدمه دافيد بن غوريون في العام ١٩٥١ للتأكيد على أنه لن تكون أي مشاركة لهذين الحزبين – أحدهما يميني والآخر يساري ـ في الائتلاف الحكومي. وقد جاء هذا، الآن، ليس في سياق سياسي ـ حزبي، بل في مجالات الحياة الأكاديمية ومؤسساتها. وقد عبر أعضاء الكنيست عن خشيتهم من امتداد ذراع حزب السلطة الطويلة إلى إدارة شؤون الحياة الأكاديمية، أيضا، فتؤدي إلى كبت روح الحرية الأكاديمية ـ البحث، تعيين أعضاء السلك الأكاديمي ومناهج التدريس.

انتهت المداولات في الهيئة العامة للكنيست إلى تحويل مشروع القانون للبحث في لجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست. وقد خصصت هذه اللجنة ١٩ جلسة للبحث في مشروع القانون، فضلا عن ١٢ جلسة أخرى عقدتها اللجنة الفرعية لشؤون التعليم العالي. وحظيت المعارضة الحازمة التي ظهرت في مداولات الهيئة العامة

السياسي والأكاديمي في إسرائيل: تجاذب مبكر.

للكنيست لتعيين رئيس الحكومة رئيسا لمجلس التعليم العالي بدعم أعضاء لجنة التعليم، أيضا، لدى مناقشتهم البنود المختلفة في مشروع القانون. واتضح خلال المناقشات أن مؤسسات التعليم العالي نفسها، وخلافا لموقف لأعضاء الكنيست، هي التي فضّلت تولي بن غوريون رئاسة مجلس التعليم العالي. وأشار حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة، والذي كان عضوا في «لجنة دوري» أيضا، خلال البحث الذي أجرته لجنة التعليم، إلى أنه «في اللجنة الاستشارية التي أعدت صيغة هذا القانون، ظهرت خلافات حول ما إذا كان في المجلس ثمة مكان لوزير التعليم والثقافة، لكن لم تكن أي خلافات حول مشاركة رئيس الحكومة. وقد جاء الطلب من جانب مؤسسات التعليم العالي بأن يتولى رئيس الحكومة رئاسة المجلس، لسبب بسيط: ليس ثمة مجلس أكثر أهمية وقبولا من مجلس يتولى رئيس الحكومة بنفسه رئاسته... وقد ادعى رؤساء المؤسسات بأنه أيا يكن رئيس الحكومة، فإن حقيقة كونه رئيس الحكومة تكفي ليكون، أيضا، رئيس مجلس التعليم العالي».[٤٧]

لم تقتصر معارضة بعض أعضاء لجنة التعليم التابعة للكنيست على إشغال رئيس الحكومة رئاسة مجلس التعليم العالي، فحسب، بل طالت أيضا عضوية سياسيين آخرين في هذا المجلس، من ضمنهم وزير المعارف. وحين طرح الاقتراح بتولي وزير التعليم رئاسة المجلس، أعرب أعضاء في الكنيست عن معارضتهم، معللينها بأن «ليس كل وزير تعليم سيكون مهتما بالقضايا التي يعالجها المجلس، فضلا عن أن انشغالاته العديدة لن تسمح له بممارسة مهامه رئيسا للمجلس» (عضو الكنيست راحيل تسبري، من «مباي»)،[٤٨] وبأن «انتخاب وزير التعليم رئيسا دائما سيخلق وضعا غير مستقر في المجلس» (عضو الكنيست روزنبرغ).[٤٩] وإلى ذلك، أضافت رئيسة اللجنة، شوشانه برسيتس، أنه ليس من اللائق أن يتولى وزير التعليم رئاسة المجلس، لأنه الشخص الذي «يعرض ميزانية المجلس وهذه الميزانية مرتبطة بالوزارة. وإن أردنا توخي الدقة، فإن بحثنا ليس موضوعيا في القضايا المختلفة».[٥٠] وبغية عدم المسّ بمكانة وزير التعليم، طُرح اقتراح تسوية توفيقي: «يدير رئيس المجلس جلسات المجلس لفترة يحددها المجلس، بينما يدير الوزير الجلسة التي يكون حاضرا فيها».[٥١]

وقد أدخلت إلى اقتراح القانون، بعد بحثه ومعالجته في لجنة التعليم البرلمانية، تعديلات وتغييرات جوهرية أخرى، كان المركزي من بينها تحجيم وزن ممثلي الحكومة في مجلس التعليم العالي. وفيما ادعى حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة، بضرورة أن يكون التمثيل الحكومي في المجلس أغلبية أعضائه، أو مُعادلا لتمثيل مؤسسات التعليم العالي على الأقل، بلورت اللجنة الفرعية البرلمانية لشؤون قانون التعليم العالي اقتراحا بأن يكون ممثلو الحكومة في المجس كل من وزير التعليم، قاض في المحكمة العليا، مدير عام وزارة التعليم، ممثل المجلس العلمي التابع لديوان رئيس الحكومة وممثل عن «سلاح العلوم» في الجيش.

وقد تأثرت الاعتبارات الخاصة بتركيبة مجلس التعليم العالي وبوزن التمثيل الحكومي فيها ليس فقط بحاجة الحكومة ورغبتها في تجنيد البحث العلمي وإخضاعه لاحتياجات المجتمع والدولة. فقد تجسد تفضيل الجامعة العبرية، معهد وايزمان ومعهد التخنيون في تأكيد اقتراح القانون على «الاعتراف المباشر بها كمؤسسات أكاديمية»،[٥٢] فيما كانت مطروحة على جدول الأعمال، في الوقت عينه، مسألة الاعتراف بمؤسسات أخرى من مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات أكاديمية، من بينها «كلية الحقوق والاقتصاد» في تل أبيب، التي تأسست في العام ١٩٥٣ وكانت إحدى المعاهد فوق الثانوية الفاعلة في المدينة. وكانت بلدية تل أبيب طلبت الاعتراف بهذه الكلية جامعة، بحيث يشكل المعهد البيولوجي بنية أساسية لدراسات العلوم الطبيعية، والمعهد الجامعي للثقافة بنية أساسية لدراسات العلوم الإنسانية. وفي الخمسينيات، بدأت تنمو وتتطور مبادرة شخصية ـ حزبية أخرى لإنشاء «جامعة بار إيلان» كجامعة دينية (كلاين، ١٩٩٨)، كما طلبت الكلية الزراعية في رحوبوت منحها مكانة أكاديمية مستقلة، وكذا فعل أيضا «سمينار الكيبوتسات» في تل أبيب. وحيال ذلك، ساد ثمة تخوف من أن تؤدي عضوية ممثلي مؤسسات التعليم العالي الثلاث المعترف بها في مجلس التعليم العالي إلى نشوء تضارب في المصالح يلجأ ممثلو هذه المؤسسات، في إطاره، إلى استغلال الأكثرية التي يمتلكونها في المجلس من أجل سدّ الطريق على المؤسسات التعليمية الأخرى، غير الأكاديمية، إن هي طالبت بالاعتراف بها مؤسسات للتعليم العالي. وفسّر د. أورباخ، ممثل وزارة التعليم، المسعى الرامي إلى المحافظة على توازن عددي بين ممثلي الحكومة وبين ممثلي المؤسسات الأكاديمية الثلاث القائمة في عضوية المجلس بالقول: «نحن نصبو إلى خلق «توازن» مصالح، انطلاقا من معرفتنا المسبقة بوجود مثل هذه المصالح لدى ممثلي مؤسسات التعليم العالي».[٥٣] ولذا، فإن التشكيلة الأكثر توازنا هي تلك التي يؤدي فيها ممثلو الحكومة دورا أساسيا، بما يضمن «التوازن وتضاؤل خطر الهيمنة».[٥٤]

واعتبر حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة مسألة التوازن في تشكيلة مجلس التعليم العالي «مسألة حاسمة» فصرح، منذ المراحل الأولى من عمل لجنة التعليم البرلمانية، بأن اعتماد الاقتراح القاضي بمنح أغلبية لممثلي مؤسسات التعليم العالي في المجلس سيجهض احتمال قيام مجلس ذي صلاحيات، لأن الصلاحيات التنفيذية مرهونة بوزن ممثلي الحكومة في المجلس. وفي مثل هذا الحال، قال كوهن، سيقترح على الحكومة سحب مشروع القانون والتخلي عنه.[٥٥] وهذا ما حصل، فعليا: فابتداء من آذار ١٩٥٣، توقف المستشار القضائي للحكومة عن المشاركة في جلسات اللجنة الفرعية ومداولاتها، فيما واصلت هذه بلورة مقترحاتها لتعديل مشروع القانون. ومن تلك المرحلة فصاعدا، حصل الانقسام ليس في الآراء بخصوص تشكيلة المجلس فحسب، بل في عمل منتَخَبي الجمهور وأدائهم أيضا. فبينما رأت الحكومة ضرورة قصوى لضمان تمثيلها العددي بما يضمن تأثيرها، وربما هيمنتها أيضا، على المجلس، اعتبر أعضاء الكنيست أن مثل هذه الهيمنة تنطوي على مخاطر كبيرة.

ومن بين المسائل الأخرى التي تبين أنها ما تزال غير ناضجة للحسم بعد، كانت مسألة تمثيل مؤسسات التعليم العالي في المجلس. فقد تحدث اقتراح القانون عن ضرورة ضمان حرية كل من مؤسسات التعليم العالي في تسيير شؤونها الأكاديمية والإدارية وفق ما ترتئيه هي، لكن سرعان ما اتضح أن لهذا النص إسقاطات على تركيبة المجلس، أيضا. فبينما كان من الجلي أن التمثيل في المجال الأكاديمي سيأتي من داخل الكليات والأقسام المختلفة، ثار تخوف كبير من احتمال منح المجلس صلاحيات للتدخل والتنسيق في مجال تجنيد الأموال من خارج البلاد، ما قد يؤدي إلى انتهاك استقلالية المؤسسات ذاتها في تسيير شؤونها المالية والإدارية. وهذا ما دفع إلى طرح اقتراح يقضي بضمان مقعد لكل مؤسسة يشغله صاحب منصب إداري في الجامعة، فضلا عن المعيار بشأن مندوب واحد مقابل كل ١,٠٠٠ طالب مسجلين في الجامعة.

وحينما اتضح لأعضاء لجنة التعليم البرلمانية مدى تعقيد وحساسية مسألة تمثيل مؤسسات التعليم العالي، وأن معادلات التمثيل المطروحة قد لا تخدم فكرة تأسيس مجلس سيادي، مستقل في أنشطته ومكانته، اقترحت عضو الكنيست شوشانه برسيتس، رئيسة لجنة التعليم البرلمانية، تأجيل القرار النهائي والتصويت على القانون والإبقاء على قضايا التعليم العالي «ملحقة بوزارة التعليم، لسنة أخرى أو سنتين إضافيتين».[٥٦] وحظي استنتاج رئيسة اللجنة بأن اقتراح القانون ما زال غير ناضج ومن السابق لأوانه عرضه على الهيئة العامة للكنيست لإقراره بتأييد أعضاء آخرين في الكنيست. كما ساد إجماع على ضرورة إعادة الموضوع إلى البحث في اللجنة البرلمانية، بمشاركة وزير التعليم.

مثّل هذا التطور وصول اقتراح القانون إلى طريق مسدود، وهو ما تأكد أكثر فأكثر مع تأزم النقاش حول تركيبة المجلس. ووجد أعضاء الكنيست الداعون إلى عدم عرض اقتراح القانون على الكنيست الثاني أنفسهم أمام اقتراح قانون حكومي جديد ومختلف في الكنيست الثالثة.

اقتراح القانون الثاني، ١٩٥٥ ـ «أجئت تفاجئنا بهذا الاقتراح»؟

أعاقت الانتخابات للكنيست الثالثة مسير إعداد القانون. وحينما رأت الحكومة أن لجنة التعليم البرلمانية تدخل على اقتراح القانون تعديلات من شأنها إحداث تغييرات جوهرية وأساسية في أهداف القانون ومقاصده، سارعت (الحكومة) إلى سحب اقتراح القانون الأولي لتعدّه بصيغة جديدة. وفي العام ١٩٥٤، شكل وزير التعليم، دينور، لجنة استشارية لشؤون التعليم العالي والعلوم أنيطت بها مهمة إعداد مشروع قانون جديد لمؤسسات التعليم العالي، تقديم الاستشارة في مجال ميزانية المؤسسات القائمة وتشكيل عنوان لمعالجة المشاكل الجارية. وفي سعيها إلى إعداد مشروع القانون الجديد، شكلت اللجنة الاستشارية لجنة فرعية ضمت في عضويتها: وزير التعليم، دينور، رئيسا، بروفسور يوحنان رطنر وبروفسور يسرائيل غولدستاين، من معهد التخنيون، بروفسور شموئيل سمبورسكي وبروفسور ميخائيل ايبن ـ آري ود. ناتان روطنشطرايخ، من الجامعة العبرية، بروفسور إسحق شاكي ود. موشي أفيدور وشلومو غينوسار، من وزارة التعليم، شالوم هوروفيتس، من «الصندوق القومي اليهودي» («كيرن كييمت»)، حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة، وبروفسور أهرون كتشلسكي من معهد «وايزمان» (كلاين، ١٩٩٨). وقد وضعت هذه اللجنة توصياتها في مقترح عرضته على الكنيست في العام ١٩٥٥.

وكان يفترض، طبقا لاقتراح القانون الجديد، أن يتولى رئاسة مجلس التعليم العالي وزير التعليم، لا رئيس الحكومة، وفقا لاقتراح القانون الأول من العام ١٩٥٢. كما قضى اقتراح القانون الجديد، أيضا، بتقليص عدد ممثلي الحكومة في المجلس إلى ثمانية أعضاء من أصل ٣٣ عضوا في المجلس. وتدل هذه التغييرات على أن الحكومة كانت على استعداد لتقليص عدد مندوبيها في المجلس، فضلا عن تراجعها عن اقتراح تولي رئيس الحكومة رئاسة المجلس، استجابة لمطالبة أعضاء الكنيست ولجنة التعليم البرلمانية خلال المناقشات حول اقتراح القانون الأول. ومع ذلك، أصر اقتراح القانون الجديد على أن يكون وزير المعارف «الشخصية الرسمية التي تتولى رئاسة مجلس التعليم العالي».

وتضمن الاقتراح الجديد تعديلات إضافية أخرى، شملت أربعة أسس مركزية: الأول ـ يتعلق بتوجه الحكومة نحو تجنيد الأبحاث الأكاديمية لخدمة الشعب والدولة. فبينما نص الاقتراح الأول على أن من بين مهام المجلس «الدأب على ملاءمة التعليم العالي والأبحاث العلمية لاحتياجات الدولة»،[٥٧] وقال وزير التعليم في تعليل اقتراح القانون أن التطلع هو «نحو إخضاع التعليم العالي والبحث العلمي، أكثر فأكثر، لاحتياجات الدولة .... وتطوير بنائها»،[٥٨] جاء النص في الاقتراح الثاني أكثر اعتدالا: تكون وظيفة المجلس «الدأب على تعزيز وتطوير التعليم العالي، الأبحاث العلمية والبحوث التطبيقية، وعلى مواءمتها مع احتياجات الدولة». هذا التعبير الأكثر مرونة ـ مواءمة ـ استبدل التعبير الأكثر إلحاحية وقطعية ـ إخضاع. وبينما احتلت الدولة، وفق الاقتراح الأول، مركز الصدارة وأخضعت الأبحاث العلمية لخدمتها، وضع الاقتراح الثاني المؤسسات البحثية في مركز الصدارة وأخضع التنسيق لخدمتها. كما تغيرت اللهجة البلاغية في تعليل اقتراح القانون الثاني عما كانت عليه في الاقتراح الأول، إذ قال وزير التعليم:[٥٩]

تدخل الدولة الحديثة في أنشطة الفرد المختلفة آخذ في الاتساع والتعمق. التعليم في أيامنا لم يعد خاضعا لسلطة الدولة بهذا الشكل أو ذاك فحسب، بل أصبح جزءا من واجباتها المباشرة أيضا. والتعليم العالي هو درة التاج في التعليم بمجمله. ولذا، لا يجوز للدولة عدم الحرص عليه وعدم الاهتمام به، بمستواه وبمدى نجاعته. وثانيا ـ ليست ثمة إمكانية في أيامنا لوجود تعليم عالٍ لائق، بأي صورة كانت، من غير دعم الدولة المتزايد. وقد أصبح لزاما على مؤسسات التعليم العالي في أيامنا أن تشكل مراكز للأبحاث، ذلك أن الأبحاث قد غدت اليوم مندمجة ومضفورة في شتى مناحي الحياة لدى أي شعب وفي أي دولة. وإذا ما رغبت الدولة في العيش وفي أن تكون مستقلة، فلا يجوز لها وليس في مقدورها عدم الانكباب على إصلاح التعليم العالي وتطويره، وهما يعنيان تدخل الدولة من أجل مواءمة مؤسسات التعليم العالي والأبحاث العلمية، تخطيطها وتنظيمها في الإطار العام للدولة، للشعب وللبلاد.

وهكذا، فقد عرض وزير التعليم، إذن، علاقة الارتباط الوشيجة الضرورية بين تطلعات الدولة الساعية إلى الاستقلال وبين الحاجة إلى تنمية التعليم العالي وتطويره. وهو يرى بأن هذه العلاقة غير قابلة للتحقق إلا بواسطة تدخل الدولة، لكنه يلفت إلى أن هذا التدخل يرمي إلى تنسيق أنشطة مؤسسات التعليم العالي بغية خدمة الشعب والدولة، أكثر من كونه يرمي إلى المس باستقلالية هذه المؤسسات في بحوثها العلمية. وهذا النص، كما ذكرنا، لا يُخضع عمل هذه المؤسسات لاحتياجات الدولة، بل يحدد دور الدولة في مواءمة أنشطتها، وهو المصطلح الذي شكل الأساس لإنشاء لجنة التخطيط والميزانيات، لاحقا.

تمثل الأساس الثاني الذي تضمنته التعديلات الجديدة في أن اقتراح القانون الثاني دعا إلى اعتبار مجلس التعليم العالي

تمثل الأساس الثاني الذي تضمنته التعديلات الجديدة في أن اقتراح القانون الثاني دعا إلى اعتبار مجلس التعليم العالي مؤسسة بحثية، أيضا، وإلى أن يكون سكرتيره العلمي مسؤولا أمام المجلس ولجانه عن «تنفيذ العمل البحثي في إطار المجلس، وتنسيق الأنشطة العلمية في المؤسسات المختلفة وفي سلطات الدولة الرسمية، طبقا لقرارات المجلس ولجانه».[٦٠] وقد أعدّ هذا البند في اقتراح القانون لإتاحة المجال أمام الحكومة للتأثير على المجالات البحثية التي تراها ضرورية لاحتياجات الشعب والدولة، ليس من خلال مؤسسات التعليم العالي بل من خلال الالتفاف عليها، بتخويل المجلس صلاحية مباشرة لإجراء الأبحاث

مؤسسة بحثية، أيضا، وإلى أن يكون سكرتيره العلمي مسؤولا أمام المجلس ولجانه عن «تنفيذ العمل البحثي في إطار المجلس، وتنسيق الأنشطة العلمية في المؤسسات المختلفة وفي سلطات الدولة الرسمية، طبقا لقرارات المجلس ولجانه».[٦٠] وقد أعدّ هذا البند في اقتراح القانون لإتاحة المجال أمام الحكومة للتأثير على المجالات البحثية التي تراها ضرورية لاحتياجات الشعب والدولة، ليس من خلال مؤسسات التعليم العالي بل من خلال الالتفاف عليها، بتخويل المجلس صلاحية مباشرة لإجراء الأبحاث. وتفسر هذه الصلاحية المقتَرَحة، إلى حد كبير، سبب اكتفاء الحكومة في اقتراح القانون الثاني بـ»المواءمة» والتنسيق بين المؤسسات فقط وسبب تراجعها عن المصطلح الأكثر إلزامية - «إخضاع» البحوث العلمية التي تجرى في الجامعات لاحتياجات الشعب والدولة، كما نص اقتراح القانون الأول. ومع رفض اقتراح القانون الأول ورفض التركيبة المقترحة للمجلس، سعى اقتراح القانون الثاني إلى تحقيق الهدف ذاته، فرض سلم أولويات الأبحاث العلمية، لكن بوسائل أخرى هذه المرة - بواسطة البند الذي يحول مجلس التعليم العالي، بين مجمل مهماته ووظائفه، إلى مؤسسة بحثية أيضا. وقد علل وزير التعليم هذه الحاجة بالقول:[٦١]

بواسطة إدخال المجلس العلمي في نص القانون، أعطيناه (مجلس التعليم العالي) هيئة مؤسسة أقر وجودها، وكذلك صلاحياتها، في إطار القانون ويبقى التصديق على دستورها في أيدي الحكومة. ثمة منطق في هذا الأمر، علاوة على كونه حيويا، نظرا لأن هذه المؤسسة ينبغي أن تعمل، من خلال التعاون الوثيق مع الوزارات الحكومية المختلفة، في تخطيط الأبحاث التطبيقية وتفعيلها: في أبحاث البريد، بالتعاون مع وزارة البريد، في أبحاث البناء، بالتعاون مع وزارة العمل، وفي أبحاث الطب بالتعاون مع وزارة الصحة. كما أقيمت، أيضا، لجنة مركزية لتنسيق البحوث الزراعية ومواءمتها (بالتعاون مع وزارة الزراعة).... وإن جعل هذه المؤسسة قانونية، بنص هذا القانون، يضع على مؤسسة الأبحاث التطبيقية أيضا واجب تقديم تقرير سنوي تتولى اللجنة الأكاديمية معالجته.[٦٢]

أما الآن، وقد تم الاهتداء إلى الصيغة التي ستضمن للحكومة سلطتها وصلاحياتها في ما يتعلق بتوجيه البحث الأكاديمي، أيضا، إلى جانب جعل مجلس التعليم العالي، فعليا وعمليا، هيئة تناط بها، مهمات البحث العلمي، بما يماثل أهداف مؤسسات التعليم العالي، بل والتنافس معها ربما، فلم يبق سوى موضوع تركيبة المجلس التي ستمنحه مكانته، أهليته وصلاحيته العلمية. وهذه الصلاحية لا تقتصر على قضايا الاعتراف بالمؤسسات وتأهيلها، بل تطال المبادرة إلى إجراء الأبحاث ومراقبة مستواها العلمي، أيضا. وقد شكلت هذه التركيبة الأساس الثالث في التعديلات الجديدة التي تضمنها اقتراح القانون الثاني. فطبقا لهذا الاقتراح، يبتغى من هذه التركيبة، بين ما يبتغى منها، الرد على النقد المحتمل على دور المجلس البحثيّ. ويقضي الاقتراح بأن يضم المجلس، في عضويته، ثمانية ممثلين عن الحكومة، عشرة ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي الثلاث، سبعة ممثلين عن علماء ذوي قامات علمية عالية في إسرائيل وأربعة ممثلين عن علماء ذوي قامات علمية عالية من خارج البلاد (يضاف إليهم ثلاثة ممثلين عن المؤسسات التي سيتم الاعتراف بها لاحقا، وممثل عن الوكالة اليهودية). وكانت فرضية الانطلاق في هذا التوجه أن إشراك أشخاص ذوي قامات علمية عالية من البلاد وخارجها، بمن فيهم - كما قال وزير التعليم - بروفسور ألبرت آينشطاين، سيمنح المجلس الموثوقية الجماهيرية والعلمية اللازمة له لتحقيق أهداف القانون وأهدافه.[٦٣]

تعلق الأساس الرابع الذي تضمنته التعديلات بالتصديق على

دساتير مؤسسات التعليم العالي. فبينما اعتبر اقتراح القانون الأول من العام ١٩٥٢ أن مجلس التعليم العالي هو الذي يتولى، أيضا، مهمة المراقبة على تطبيق دستور المؤسسات، خلا اقتراح القانون الثاني من العام ١٩٥٥ من هذا التوجه وانحصرت مهمة المجلس في هذا الصدد في التصديق على الدستور، فقط، من دون المراقبة، التي تستوجب في ماهيتها التدخل في الشؤون الإدارية والأكاديمية الخاصة بكل واحدة من هذه المؤسسات. وأورد اقتراح القانون الأول، تفصيليا، المجالات الدستورية التي يتعين على المجلس التصديق عليها ومراقبة تطبيقها، ومن ضمنها بنية المؤسسة الإدارية، إدارة الأموال والممتلكات، تعيين الأساتذة الجامعيين وتحديد شروط عملهم، قبول الطلاب وطلاب الأبحاث وتحديد شروط ومساقات دراستهم وبحثهم، إجراء الامتحانات وتحديد شروط منح الشهادات والدرجات الأكاديمية وتنسيق العلاقات بين المؤسسات ذاتها، من جهة، وبينها وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى. وفي المقابل، لم يخض اقتراح القانون الثاني في هذه التفصيلات، وأبقى فقط على مسألة التصديق على دساتير المؤسسات، تعبيرا عموميا لا يخوض في التفاصيل.

ولدى عرض الصيغة المعدلة من اقتراح القانون على الكنيست، قوبلت هي الأخرى، مثل سابقتها، بنقد شديد من أعضائه. وهو نقد أحاط بكل مركبّات الاقتراح، تقريبا. فعلى سبيل المثال، انتقدت عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور ليس فقط افتقار القانون إلى تعريفات أساسية: ما هي مؤسسة التعليم العالي؟ ما هي واجبات الأساتذة والطلاب؟ ما هو عدد سنوات الدراسة؟ ما هي مسؤولية المحاضرين تجاه المؤسسة التي يعملون فيها؟، وإنما أيضا، وبالأساس، ما ينطوي عليه اقتراح القانون من تهديد على الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، على خلفية تضمّنه «تقييدا طبيعيا ومحتّماً على الحرية الضرورية».[٦٤] ووجهت عضو الكنيست شوشانه برسيتس، رئيسة لجنة التعليم البرلمانية، النقد الأكثر حدة لاقتراح القانون الثاني. وفي ما يتعلق بتحويل مجلس التعليم العالي إلى مؤسسة بحثية، توجهت برسيتس إلى وزير التعليم متسائلة: «هل يقصد اقتراح القانون هذا إنشاء مؤسسة أخرى للبحث العلمي؟ وكيف انتقلت أنت، وزير التعليم، المحارب الدائم لمنع الازدواجية، من معارضة الازدواجية ومحاربتها إلى ازدواجية الصلاحيات، ازدواجية المؤسسات، ازدواجية تحتّم تبذير أموال طائلة، فجئت لتفاجئنا بهذا الاقتراح؟».[٦٥] وقالت رئيسة لجنة التعليم إن اقتراح جعل المجلس مؤسسة بحثية يشكل، في حد ذاته، مسا فظا بالمؤسسات الثلاث القائمة التي تصارع من أجل رفع مكانتها الأكاديمية ومن أجل تحصيل الميزانيات. ثم ناشدت الوزير عدم المس بمكانة مؤسسات التعليم العالي من خلال فكرة تحويل المجلس إلى مؤسسة بحثية إضافية. وطرحت عضو الكنيست برسيتس، للمرة الأولى في تلك الجلسة، اقتراحا يقضي باختيار أعضاء المجلس على قاعدة فردية يحكمها معيار المكانة العلمية في الحقل الأكاديمي، وليس على قاعدة التمثيل المؤسساتي كما ورد في اقتراحي القانون كليهما. وعللت برسيتس موقفها هذا على النحو التالي:[٦٦]

سيكون بعض العلماء الأحد عشر الذين سيتم تعيينهم لعضوية المجلس من خارج البلاد، بحيث يتم استدعاؤهم واستجلابهم بغية إعلاء اسم هذه المؤسسة ومكانتها، بينما سيكون بعضهم الآخر رجال علم مرتبطين بالمؤسسات ذاتها، بهذا الشكل أو ذاك. حاشا أن أشكّك في أي منهم. ليس ثمة مَن يقدّر جهودهم وطموحهم وسعيهم إلى تحسين مؤسسات التعليم العالي وتطويرها أكثر مني. لكن التخلص من أي شكوك وتلافي أي إسفاف يستدعيان الامتناع عن تشكيل المجلس من أشخاص هم، في نظر الكثيرين، أصحاب مصالح، لا مصالح شخصية بل مصالح علمية، أي من ممثلين عن المؤسسات نفسها. ينبغي أن تكون تركيبة المجلس مختلفة تماما، وبرأيي المتواضع ـ شخصياً.

وأشارت برسيتس إلى أن ثمة أهمية مميزة لحقيقة فوز أعضاء مجلس التعليم العالي «بثقة الجمهور كله بأنهم شخصيات اجتماعية اعتبارية غير معنية بالتمييز بين مؤسسة وأخرى».[٦٧] وهذه القضية، رغم عدم استنفاد النقاش حولها في المداولات حول اقتراح القانون الثاني، ستشكل في العام ١٩٥٨ أساسا مركزيا في اقتراح القانون الثالث.

وقد انضمت عضو الكنيست برسيتس إلى موقف عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور في توجيه النقد لتخويل المجلس الجديد صلاحيات واسعة جدا، بموجب اقتراح القانون الثاني، في كل ما يتصل بالتصديق على دستور المؤسسات. وطرحت الادعاء بأن الدستور «يشكل الدعامة الأساسية في حياة أي جامعية أو مؤسسة للتعليم العالي، وفيه تتجسد حريتها العلمية».[٦٨]

ومثل برسيتس ورزيئيل ـ نأور، أبدى إسحق رفائيل (من حزب «هبوعيل همزراحي / المفدال»)، أيضا، تحفظا من أي تدخل سياسي في حياة التعليم العالي، ودعا إلى تحييد الإيديولوجيات الحزبية عن الاعتبارات الموضوعية للاعتراف بمجلس التعليم العالي وتفعيله. وقد جاء هذا التحفظ، أيضا، على خلفية الصراعات التي رافقت إنشاء جامعة بار إيلان وموقف الحكومة التمييزي إزاء إنشاء الجامعة الدينية. وبانضمامه إلى عضو الكنيست رفائيل، دعا عضو الكنيست مردخاي نوروك (وهو من

وكان من المفترض أن يهيئ إطار القانون المقترح لقيام منظومة قانونية لمنح الاعتراف الرسمي للمؤسسات التعليمية الجديدة، إلى جانب تعزيز المؤسسات القائمة. وقد أوصت اللجنة بأن يضم المجلس ١٦ عضوا برئاسة وزير التعليم، من بينهم ٣ ممثلين عن الحكومة و١٢ عضوا من حملة الدرجات العليا في مجالات التعليم العالي والأبحاث. ونص الاقتراح على أن يتولى رئيس الدولة تعيين أعضاء المجلس، بمصادقة الحكومة. كما أوصت اللجنة، أيضا، بعدم الاعتراف الرسمي بأي مؤسسة للتعليم العالي من دون موافقة المجلس، وبأن تتمتع كل مؤسسة للتعليم العالي بالحرية الأكاديمية والإدارية، في حدود دستورها المُعتمَد.

«المفدال»، أيضا) إلى المصادقة على تأسيس مؤسسات للتعليم العالي في مدينتي حيفا وتل أبيب أيضا، لأنه ينبغي توخي الحذر في التعامل مع «أبناء الفقراء الذين يحفظون التوراة».[٦٩] أما عضو الكنيست موشي أرام (من حزب «أحدوت هعفودا») فأكد على مسألة منالية التعليم العالي وعلى ضرورة وواجب فتح أبوابه أمام طلاب الكيبوتسات وأمام الراغبين في الدراسة في تل أبيب.

وقد تبين أن مصير اقتراح القانون الثاني لم يكن أفضل من مصير الاقتراح الأول، حيال المعارضة الواسعة في الكنيست لجميع متضمناته وجوانبه كلها، تقريبا. ومع اعتزال بروفسور بن تسيون دينور الحياة السياسية أرجئ البحث في اقتراح القانون. وحلّ زلمان أران مكان دينور وزيرا للتعليم. ولأنه كان، طبقا لكلاين (١٩٩٨)، متحررا من «الالتزام المؤسساتي للمؤسسة الجامعية القائمة»،[٧٠] فقد بادر إلى تشكيل لجنة أخرى أوكلت إليها مهمة إعداد صيغة جديدة لاقتراح قانون مجلس التعليم العالي وتقديم توصياتها إليه. وفعلا، قدمت هذه اللجنة اقتراحا جديدا للقانون، كان مختلفا بصورة جوهرية عن سابقيه، عُرض على الكنيست في العام ١٩٥٨ فأقرّه الأعضاء.

اقتراح القانون الثالث، ١٩٥٨ ـ «إطلاق قوى الروح»!

دفع النقد الشديد الذي قوبل به اقتراح القانون الثاني، ومطالبة وزير التعليم الجديد، أران، بمعالجة اقتراح القانون الذي لم يحظ بمباركة الكنيست ومؤسسات التعليم العالي، حتى الآن، الوزير الجديد إلى تشكيل لجنة أخرى، من بين مهماتها فحص احتياجات التعليم العالي، وبخاصة مسائل تتعلق بالمؤسسات التي لم تحظ باعتراف رسمي حتى الآن، وتطالب بالاعتراف بها كمؤسسات مؤهلة ومخولة لمنح لقب أكاديمي. كما عُهد إلى اللجنة بـ:[٧١]

فحص أوضاع مؤسسات التعليم القائمة (باستثناء الجامعة العبرية في القدس ومعهد التخنيون في حيفا)، مضامينها الأكاديمية، مستوياتها، تحديد الأسس والمعايير التي تمنحها حقوقا أكاديمية وأخرى، العلاقات المتبادلة بين هذه المؤسسات وبين الجامعة العبرية والتخنيون، الاحتياجات وإمكانية تطوير مؤسسات للتعليم العبري من جانب الحكومة، السلطات المحلية وهيئات جماهيرية وعامة أخرى.

تولى رئاسة هذه اللجنة محافظ «بنك إسرائيل» (البنك المركزي في إسرائيل ـ س.س.) ، دافيد هوروفيتس، وضمت في عضويتها الوزراء يوسف بورغ، بيرتس نفتالي وبنحاس روزين، مدير عام وزارة التعليم، موشي أفيدور، مدير التخنيون، يعقوب دوري، ورئيس الجامعة العبرية، بروفسور بنيامين مازار. وأوصت اللجنة بإعداد قانون جديد لتأسيس مؤسسة دائمة هي «مجلس التعليم العالي»:[٧٢]

١. للعمل على توسيع مؤسسات التعليم العالي والأبحاث، تحسينها وتعزيزها.
٢. لمعالجة مسألة التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، طبقا لاحتياجات الدولة.
٣. للتوصية بشأن الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي وتحديد مراحل تطورها لغرض منح الألقاب الأكاديمية.
٤. لمراقبة استخدام الألقاب الأكاديمية ومنحها.
٥. لمعالجة الامتحانات القطرية التي ستجرى في مجالات تعليمية وتأهيلية محددة.
٦. لوضع مقترحات بشأن مساهمة الحكومة في ميزانيات

مؤسسات التعليم العالي والأبحاث.

وكان من المفترض أن يهيئ إطار القانون المقترح لقيام منظومة قانونية لمنح الاعتراف الرسمي للمؤسسات التعليمية الجديدة، إلى جانب تعزيز المؤسسات القائمة. وقد أوصت اللجنة بأن يضم المجلس ١٦ عضوا برئاسة وزير التعليم، من بينهم ٣ ممثلين عن الحكومة و١٢ عضوا من حملة الدرجات العليا في مجالات التعليم العالي والأبحاث. ونص الاقتراح على أن يتولى رئيس الدولة تعيين أعضاء المجلس، بمصادقة الحكومة. كما أوصت اللجنة، أيضا، بعدم الاعتراف الرسمي بأي مؤسسة للتعليم العالي من دون موافقة المجلس، وبأن تتمتع كل مؤسسة للتعليم العالي بالحرية الأكاديمية والإدارية، في حدود دستورها المُعتمَد.

وبالرغم من أن اللجنة أوصت وزير التعليم بأن تشمل مهامّ المجلس، أيضا، مسألة تنسيق العمل بين المؤسسات طبقا لاحتياجات الدولة، بمثل ما شمله اقتراحا القانون الأولان، قرر زلمان أران شطب هذا البند المركزي من اقتراح القانون الثالث. فاستنادا إلى معرفته بعناصر النقد التي وجهها أعضاء الكنيست لاقتراحي القانون السابقين، أراد أران الالتفاف، في الاقتراح الثالث، على الخلاف مع أعضاء الكنيست وتجاوزه، وخصوصا ما يتعلق بخشيتهم العميقة من إسقاطات الرغبة الحكومية في التدخل الزائد في حياة التعليم العالي. وبذلك، أجّل أران الحسم مؤقتا، مبقياً الباب مفتوحا أمام تعديل القانون أو تقديم اقتراح قانون جديد مستقبلا. وقد أعلن، في خطابه في الكنيست، أنه «بعد التقصي والتداول سيكون من الممكن تقديم اقتراح قانون آخر، في المستقبل، يعالج مسائل التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي المعترف بها، بينها وبين نفسها من جهة، وبينها وبين وزارة التعليم من جهة أخرى....بما يتلاءم مع احتياجات الدولة والأمة».[٧٣]

واقترح أران، الذي كان متيقظا للحساسية الفائقة التي أبداها أعضاء الكنيست حيال تدخل الدولة في شؤون التعليم العالي، تأجيل الحسم، مؤقتا، في القضية التي أثارت معارضة حازمة. ومع ذلك، لم يُطرح على الفور اقتراح قانون مكمِّل وإضافي للقانون الذي أقرّ في العام ١٩٥٨، كما أعلن أران من قبل. وفقط بعد مضي ست عشرة سنة طُرح مشروع قرار لتنظيم العلاقة بين الحكومة وبين مؤسسات التعليم العالي.

واكتفت الحكومة، في نهاية الأمر، في تلك الفترة، باقتراح قانون «نحيف» كان هدفه التركيز على نقاط التوافق والاتفاق حول القانون والقفز عن معارضة أعضاء الكنيست، كما تجسدت لدى تقديم اقتراحي القانون السابقين. وقد تضمن اقتراح القانون المقلص الذي عرضه أران على الكنيست البنود التالية:[٧٤]

أ. تأسيس مجلس يكون المؤسسة الرسمية لشؤون التعليم العالي في الدولة.

ب. يتمتع المجلس بصلاحية الاعتراف الرسمي بمؤسسة ما كمؤسسة للتعليم العالي، أو إلغاء الاعتراف بها، استنادا إلى قواعد ومعايير يحددها المجلس.

ت. الاعتراف وإلغاء الاعتراف يستوجبان مصادقة الحكومة، أيضا.

ث. يكون المجلس مخولا صلاحية تحديد الألقاب الأكاديمية المعترف بها، وتخويل مؤسسة معترف بها لمنح ألقاب أكاديمية معترف بها، وفق القواعد التي يتم وضعها.

ج. يتمتع المجلس بصلاحية استشارية فقط في ما يتصل بمساهمة الدولة في ميزانيات المؤسسات المعترف بها.

ح. يشكل ممثلو الحكومة رُبع عدد أعضاء المجلس، بينما يشكل الثلاثة أرباع الأخرى مرشحون أصحاب درجات عليا في مجال التعليم العالي، تقترحهم الحكومة بعد التشاور مع مؤسسات التعليم العالي المعترف بها.

نال اقتراح القانون، بصيغته الجديدة هذه، مباركة أعضاء الكنيست، رغم عدم نجاته من النقد تماما. وأشارت شوشانه برسيتس، التي كانت من النقاد الحادين لاقتراحي القانونين السابقين، إلى أن الصيغة الجديدة «مُعدَّلة، لكنها بعيدة جدا عن الكمال».[٧٥] وأشار عضو الكنيست إليميلخ ريملين إلى أن وزير التعليم «تعلّم على جلده مدى صدق المثل القائل بصعوبة إرضاء الجميع».[٧٦] ومع هذا، شكا أعضاء الكنيست من أن اقتراح القانون الثالث «يحتوي على القليل». لكن أران، الذي أراد التزام الحذر لتجنب الفشل في النقطة التي فشل فيها سلفه، مرتين، أحجم عن تقديم اقتراح قانون شامل وموسع. غير أن اقتراح القانون المقلص اصطدم بكنيست لم يكن مهيأ للموافقة على إنشاء مجلس للتعليم العالي منزوع الصلاحيات الفعلية والحقيقية، ولذا فقد أضيفت إليه في صيغة القانون النهائية صلاحيات لم تكن واردة في اقتراح القانون الأصلي.

فخلال النقاش حول اقتراح القانون الأصلي، شكا عضو الكنيست غرشوم شوكن (من «الحزب التقدمي»)، مثلا، من إفراغ اقتراح القانون الثالث وظائف مجلس التعليم العالي من مضمونها وصلاحياتها. فبينما تضمن اقتراح القانون الثاني، من بين وظائف المجلس، «الدأب على تعزيز مؤسسات التعليم العالي،

توسيعها، تطويرها ورفع مستواها»، خلا اقتراح القانون الثالث من هذا المكوّن بين وظائف المجلس. وساد بين أعضاء الكنيست إجماع على ضرورة إضافة مركّبات أخرى إلى اقتراح القانون تضمن منح مجلس التعليم العالي صلاحيات فعلية وحقيقية. وأضافت شوشانه برسيتس، التي انضمت إلى هذا الموقف، أنه سيكون على المجلس أيضا «الحرص على مستوى لائق في هذه المؤسسات (الجديدة)»،[٧٧] فضلا عن واجب المجلس في العمل على تطوير مؤسسات التعليم العالي القائمة وتعزيزها.

والواقع، أن مسألة إقامة مؤسسات جديدة أخرى للتعليم العالي، تعزيزها ورفع مستواها كانت تتصل بصراع عدد من المؤسسات فوق الثانوية من أجل الاعتراف بها مؤسسات تمنح الألقاب الأكاديمية.[٧٨] وكان أعضاء كنيست كثيرون ينظرون إلى مسألة توسيع منالية التعليم العالي باعتبارها رسالة جماهيرية يتوجب عليهم حملها، فكافحوا من أجلها بحزم ومثابرة. وهكذا، مثلا، خفف عضو الكنيست يزهار سميلانسكي من حدة أسلوبه الانتقادي تجاه الدارسين في مؤسسات التعليم العالي وأصبح يطالب الآن بمنح المجلس، أيضا، صلاحيات قانونية تخوله الاهتمام والعمل على دمج أبناء المهاجرين الجدد والمتقلدين مهمات طليعية في التعليم العالي:[٧٩]

بادئ ذي بدء، نسبة الطلاب أبناء المهاجرين الجدد المتدنية جدا هي حقيقة معروفة جيدا. الحقيقة معروفة، الأسباب معروفة ويبدو لي أن الضرورة الملحة لتغيير هذا الوضع واضحة للجميع. لكن الاهتمام منصب على مجال آخر. وأقصد قضية الشباب في مناطق الاستيطان الطلائعي. يقف هؤلاء أمام سؤال حاسم: هل أتوجه إلى الجامعة، أم إلى الاستيطان؟ وهو سؤال يعفي كثيرون جدا أنفسهم منه، مسبقا، لكن قلائل ـ وهم الأعزاء والمستعدون للبذل عند حاجة الدولة ـ يحتارون كثيرا قبل أن يقرروا عن أي الخيارين يتنازلون، وسرعان ما يكتشفون أن هذا الخيار لم يعد متاحا لهم. وهذه مشكلة حارقة.

وعبر عضو الكنيست مردخاي نوروك، أيضا، عن حساسية بالغة في كل ما يتعلق بموضوع منالية التعليم الأكاديمي. وشدد في حديثه على الحاجة إلى إقامة المزيد من مؤسسات التعليم العالي لإتاحة استيعاب «آلاف الخريجين من المدارس الثانوية، الذين يستحقون التعلم .... فضلا عن المسنين الذين يطمحون، هم أيضا، إلى المزيد من التعلم».[٨٠] وإجمالا، ساد في الكنيست إجماع على ضرورة أن يقوم مجلس التعليم العالي، بعد إنشائه، بمنح الاعتراف الرسمي لمؤسسات تعليمية أخرى، أبرزها جامعة تل أبيب، القائمة منذ زمن غير قصير، والتي قال عنها عضو الكنيست موشي أرام (من «أحدوت هعفودا») أنها «المؤسسة الوحيدة في مجال العلوم الإنسانية المتاحة أمام العمال، أمام جميع أولئك الذين يقرنون، بالضرورة، بين العمل وبين التوراة».[٨١]

وعلى هذا، بلورت لجنة التعليم البرلمانية اقتراحا، صادقت عليه الهيئة العامة للكنيست، يقضي بأن تشمل مهمات مجلس التعليم العالي ووظائفه ما يلي، أيضا:[٨٢]

تقديم اقتراحات بشأن تعزيز مؤسسات التعليم العالي وتوسيعها وتطويرها; بشأن التعاون فيما بينها; بشأن تطوير البحث العلمي في الدولة; بشأن إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ أخرى.

وشكّل هذا تغييرا جوهريا في صلاحيات مجلس التعليم العالي قياسا بالاقتراح الأول الذي عرضه على الكنيست زلمان أران. فقد انسجم هذا، عمليا، مع رغبة الكنيست في توسيع منالية التعليم العالي، ومع رغبة الحكومة أيضا كما ظهرت منذ مطلع الخمسينيات ـ منح المجلس مكانة محترمة وصلاحيات واسعة ومستقلة، خلافا لاقتراحي القانون الأولين اللذين عكسا، بروحهما ونصهما، رغبة في السيطرة والتدخل الحكوميين العميقين في عمل المجلس.

طالت النقاشات والمداولات التي جرت في الهيئة العامة للكنيست، وكذلك في لجنة التعليم التابعة له، جميع بنود القانون، لكن المواضيع المركزية التي أشغلت أعضاء الكنيست، بالفعل، تمحورت حول وظائف مجلس التعليم العالي ومهامّه، قواعد ومعايير الاعتراف بمؤسسات جديدة ومَن هم أعضاء المجلس. صحيح أن منح الاعتراف الرسمي لمؤسسة تعليمية، أو إلغاءه، بموجب قواعد ومعايير يحددها المجلس، كان من بين وظائفه التي حددها اقتراح القانون، لكنه كان مشروطا بتحفظ: «شريطة عدم تقييد حرية الرأي والضمير».[٨٣] وقد غدا هذا البند موضع خلاف على خلفية تخوف أعضاء الكنيست من انطوائه على خطر التعسف من جانب المجلس، بل والمسّ بالحريات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي أيضا، إذا ما أسندت إلى المجلس صلاحية حصرية في تحديد معايير منح الاعتراف الرسمي. وطالبت عضو الكنيست إيما تالمي (من حزب «مبام») بأن يقوم الكنيست، بنفسه، بتشريع قواعد ومعايير الاعتراف، في نص قانوني. وطرحت تالمي التساؤل التالي: «إذا توفرت لدى المجلس قواعد ومعايير موضوعية محددة يعتمدها ويقرر بموجبها منح مؤسسة تعليم عالٍ اعترافا رسميا، أو رفض منحه أو إلغاءه... يسأل السؤال: هل يشترط هذا القانون منح الاعتراف الرسمي بمعايير محددة، واضحة ومتفق عليها؟ – الجواب هو النفي.

فالبنود مصاغة بطريقة لا توضح للمجلس كيف عليه التصرف واتخاذ القرار».[٨٤] وشددت تالمي على أنه في غياب معايير قانونية واضحة، سيكون المجلس «أعمى» لدى نظره في طلب مؤسسة ما منحها اعترافا رسميا.[٨٥]

أما عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور فقد قبلت بأن يضع المجلس، بذاته، معايير منح الاعتراف الرسمي، أو إلغائه، لكنه طالبت بإضافة توضيح بأن هذه المعايير «لا ينبغي أن تؤدي، مسبقا، إلى تحديد عدد مؤسسات التعليم العالي».[٨٦] وعبرت عضو الكنيست روت هكطين (من «أحدوت هعفودا») عن خشيتها من أن تكون المعايير التي يضعها المجلس المقترح مشددة إلى درجة تحول دون منح الاعتراف الرسمي لمؤسسات جديدة ومختلفة في طابعها عن مؤسسات البحث التقليدية العاملة في إسرائيل حتى الآن: «ها ثمة مساق تعليمي عال للمعلمين يدرّس فيه محاضرون من الجامعة في القدس، ويمكن الافتراض بأن هذا المساق يمكن أن يتحول، مع الوقت، إلى كلية تربوية، وهو ما نحن في أمس الحاجة إليه. ومن المثير أن نعرف: هل سيتم الاعتراف الرسمي به مؤسسة للتعليم العالي أم لا؟».[٨٧] وعبر بعض أعضاء الكنيست عن خشيتهم من إحجام مجلس التعليم العالي، مستقبلا، عن الاعتراف الرسمي بالكلية الزراعية في رحوبوت، التي تخدم الحركة الكيبوتسية، كلية الفنون «بتسلئيل» أو المعهد الموسيقي في القدس مؤسسات للتعليم العالي.

وتحدث عضو الكنيست نوروك (من «المفدال») عن حق المؤسسات في مدينتي تل أبيب وحيفا، والتي ستقام كجامعات في المستقبل، في نيل الاعتراف الرسمي، مشيرا إلى التجاهل المتواصل والمنهجي «لوجود المدارس الدينية الكبيرة في دولتنا... وقد آن الأوان للاهتمام، أيضا، بالحجر الذي شكّل، طيلة آلف السنين، حجر الزاوية في الثقافة العبرية».[٨٨]

وبالرغم من جميع التخوفات والتحفظات، لم يرغب أي من أعضاء الكنيست في الانشغال، في إطار المداولات حول اقتراح القانون، بوضع وتحديد قواعد ومعايير منح الاعتراف الرسمي. ذلك أن مسألة القواعد والمعايير (أو التشريع الثانوي الذي سيتم تحديدها في إطاره) كانت معقدة جدا. وعمليا، وضع المجلس نفسه هذه القواعد والمعايير في العام ١٩٦٤ فقط، أي بعد ست سنوات من إقرار القانون في الكنيست.

كانت المسألة المركزية الثانية تركيبة المجلس. فكما ورد آنفا، قضى اقتراح القانون الثالث بأن «يشكل ممثلو الحكومة رُبع عدد أعضاء المجلس، وثلاثة أرباعه الأخرى مرشحون أصحاب درجات عليا في مجال التعليم العالي، تقترحهم الحكومة بعد التشاور مع مؤسسات التعليم العالي المعترف بها، على أن يقوم رئيس الدولة بتعيين جميع الأعضاء».[٨٩] وقد شكل هذا الاقتراح موضع خلاف حاد. فقد ورد في اقتراحي القانون الأول والثاني أن من بين أعضاء المجلس عددا من الممثلين عن مؤسسات التعليم العالي، بل وأن يتم تقاسم هذا التمثيل بين ممثل أكاديمي وآخر إداري عن المؤسسة التعليمية. وبموجب هذين الاقتراحين، يكون مفتاح تعيين عضو في مجلس التعليم العالي انتماءه المؤسساتي، وليس مكانته الأكاديمية، رغم عدم وجود تعارض حتمي بين الاثنين. وفي معرض المناقشات حول اقتراح القانون الثاني، أثارت عضو الكنيست برسيتس تساؤلا حول ما إذا لم يكن تعيين عضو في المجلس ينبغي أن يتم على أساس شخصي، بفضل موقعه في حقل التعليم العالي، وليس كممثل عن مؤسسة ما. وشكّل هذا التساؤل فاتحة التحول في المنحى التفكيري بشأن شخصية عضو المجلس ومكانته، ثم ازداد هذا تعمقا واتضاحا لاحقا، وخاصة خلال المداولات حول اقتراح القانون الثالث في العام ١٩٥٨ .

وحظي اقتراح وزير التعليم بأن يُنتخب أعضاء مجلس التعليم العالي الممثلين عن المؤسسات التعليمية وفقا لموقعهم في حقل التعليم العالي بتأييد أعضاء الكنيست واستحسانهم، بوجه عام، رغم المواقف المتضاربة والمتأرجحة التي ظهرت في المداولات الأولية، وعبر البعض عن الأمل في أن تشمل التركيبة أيضا أعضاء يمثلون مختلف شرائح المجتمع وقطاعات الجمهور الواسع. واعتبرت عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور أن اقتراح القانون الثالث يحمل تغييرا وأملا كبيرين بالمقارنة مع اقتراحي القانون السابقين، لأن:[٩٠]

من الواضح أن من رأى بأم عينيه وذاق على جلده لا شيئية الإنسان وإلى أين مدى يمكن أن تقرّبه حكمته واكتشافاته من قوى الهدم، الإفناء والفوضى العارمة، يدرك ضرورة سيادة الوعي بأنه فقط بعودة قوى العلم، الثقافة والبحث إلى منابع الأخلاق، العدل، السلام والحقيقة ـ فقط عندئذ يمكن أن يومض بصيص أمل للإنسانية التائهة، المقسمة والمنحدرة في منزلق يقود إلى الصفر. فقط بتحرير تلك القوى الروحية، التي أسكنها الخالق في روح الإنسان، وإطلاقها، يمكن تحقيق التوازن المرجو الذي سيقود الإنسان، والبشرية جمعاء، إلى عالم كله خير.

ورغم الكلمات السامية التي قيلت عن أهمية التعليم، العلوم والأبحاث، إلا أن مواقف أعضاء الكنيست كانت متباينة لدى بحثهم في تركيبة أعضاء مجلس التعليم العالي. فقد طالبت عضو الكنيست إيما تالمي، مثلا، بتحديد تعريف «صاحب مكانة عالية في حقل التعليم العالي». وقالت إن هذا التعريف

ورغم الكلمات السامية التي قيلت عن أهمية التعليم، العلوم والأبحاث، إلا أن مواقف أعضاء الكنيست كانت متباينة لدى بحثهم في تركيبة أعضاء مجلس التعليم العالي. فقد طالبت عضو الكنيست إيما تالمي، مثلا، بتحديد تعريف «صاحب مكانة عالية في حقل التعليم العالي». وقالت إن هذا التعريف ملائم «حتى لناطحة سحاب تنتصب إلى جانب كلّيّة. فمَن الذي سيقرر ما هي «المكانة العالية في حقل التعليم العالي؟». ووفقا لاقتراح تالمي، من المفضل، ابتغاء للنظافة الجماهيرية، ضم ممثل عن المحكمة العليا وممثلين عن الجمهور، أيضا، إلى عضوية مجلس التعليم العالي.

ملائم «حتى لناطحة سحاب تنتصب إلى جانب كلّيّة، في مجال واحد. فمَن الذي سيقرر ما هي «المكانة العالية في حقل التعليم العالي؟».[91] ووفقا لاقتراح تالمي، من المفضل، ابتغاء للنظافة الجماهيرية، ضم ممثل عن المحكمة العليا وممثلين عن الجمهور، أيضا، إلى عضوية مجلس التعليم العالي. وتوقفت عضو الكنيست دبورا نيتسر (من حزب «مباي») عند الحاجة إلى التنويع في تركيبة المجلس وإرسائها على أوسع تمثيل لاحتياجات الجمهور. واقترحت أن يشمل المجلس تمثيلا لـ «رئيس بلدية أو رئيس جسم جماهيري قطري كبير، ومثل هؤلاء لا يمكن أن يكونوا من بين أصحاب المراتب العليا في التعليم العالي».[92] وانضم عضو الكنيست يونا كاسا (من «مباي»)، أيضا، إلى هذا الرأي وعبر عن خشيته من تصرف ممثلي الجامعات كممثلين لجهة احتكارية فيحولون دون نشوء مؤسسات جديدة وتطورها. وقال، في خطابه أمام الكنيست: «ينبغي عدم الاكتفاء بموقف رجال العلم وقرارهم بشأن السؤال ما إذا كانت ثمة حاجة إلى جامعة في تل أبيب، أو في حيفا غدا أو في النقب بعد غد... من الضروري إيجاد التوازن والتعاون بين ممثلي العلم وبين ممثلي الجمهور، أي الحكومة والدولة ... فليس ثمة جسم واحد يستطيع امتلاك الصلاحية الحصرية والحاسمة، وليس في هذا أي مسّ بمجال العلم الخالص أو بمجال حرية البحث».[93] واقترحت عضو الكنيست روت هكطين (من «أحدوت هعفودا»)، هي أيضا، التنويع في تركيبة المجلس، بحيث يكون نصف عدد أعضائه فقط ممثلين لقطاع التعليم العالي، بينما يكون النصف الآخر «ممثلين عن طبقات وشرائح مختلفة من الجمهور»،[94] لأنه يتعين ضمان مسألة منالية التعليم العالي. ولذا، كما أوضحت هكطين، «إلى جانب معيار المستوى العلمي، ينبغي الأخذ في الاعتبار خصوصية السكان في البلاد، بكونهم تجميعا لمنافٍ مختلفة من دول شتى، ذوي عقليات مختلفة»،[95] بما يستوجب أن نضع في عين الحسبان، أيضا، «الظروف الخاصة للسكان القرويين، على تنوعّهم، لجمهور العاملين في المدينة واحتياجاته الخاصة. ومن المهم أن يحسن المجلس، لدى النظر في طلب الاعتراف بمؤسسة ما أو في إضافة مؤسسات جديدة، توجيه المؤسسات إلى مناطق التطوير والأخذ في الاعتبار العلامات المميزة والخاصة التي يتعين على المؤسسة حملها».[96] وأكد عضو الكنيست يزهار سميلانسكي (من «مباي») هذا الرأي مشيرا إلى أن ممثلي الحكومة يمكن أن يكونوا، أيضا، من بين رؤساء البلديات وأنه لا عيب في «أن يتساءل رئيس بلدية إيلات عن سبب الإجحاف بحق المدينة».[97]

وطرح عضو الكنيست يوحنان بدر (من حزب «حيروت») موقفا يتسم بالتناقض الوجداني. فمن جهة أولى، قال إن مؤسسة التعليم العالي يمكن أن تقوم وتتطور وتزدهر في واقع من الحرية المطلقة الخالي من أي تدخل خارجي، فقط، لأن «ليس ثمة في النشاط البشري بأسره مجال أفضل من البحث العلمي لتحقيق المبادرات الذاتية، للجهود الفردية، لتباين التوجهات وللأصالة ... وكذا أيضا بالنسبة للدراسة في مؤسسة للتعليم العالي... ذلك أن كل محاضر هو عالم قائم بذاته، لكل محاضر توجه خاص به، وعلى كل محاضر أن يجعل موضوعه حياً، مثيرا وأصيلا».[98] ولذا، قال بدر، «لا يجوز تقييد هذه الحرية، أيا كانت الاعتبارات، ولو حتى أكثرها أهمية ووزنا».[99] لكنه، من جهة أخرى، وفي ما يتصل بتركيبة المجلس، شكك بطهارة الاعتبارات التي يعتمدها رجال العلم لدى تقريرهم مصير المؤسسات، وأكد: «أنا أكنّ احتراما كبيرا لرجال العلم حينما يكونون في المختبر أو في المكتبات أو إلى جانب طاولة الكتابة. لكن حينما يدخل رجل العلم إلى

مؤسسة، إلى لجنة تقرر في قبول عاملين علميين، أو إلى مجلس يقرر أي مؤسسة هي مؤسسة للتعليم العالي وأيها لا، أو ربما يتعين وربما يمكن سحب الاعتراف الذي قد مُنحته، فعندئذ علي أن أقول لأعضاء الكنيست، لرجال العلم ولوزير التعليم، بكل صراحة ـ ثقتي برجال العلم لا تزيد بكثير عن ثقتي بأي إنسان آخر».[١٠٠] ورغم تحفظه هذا، لم يبد عضو الكنيست بدر أي تحفظ على اعتماد تركيبة المجلس، بشكل أساسي، على أصحاب الدرجات العليا في حقل التعليم العالي.

وأيّد عضو الكنيست غرشوم شوكن (من «الحزب التقدمي») الاقتراح بأن يكون غالبية أعضاء مجلس التعليم العالي من أصحاب الدرجات العليا في التعليم العالي، لكنه أبدى تحفظا على اقتراح تولي وزير التعليم رئاسة المجلس، وقال إن «هذا ليس ضروريا، وربما غير مرغوب أيضا».[١٠١] وبدلا من هذا، قال شوكن إن من المفضل أن يكون رئيس المجلس أحد رؤساء مجال الأبحاث والعلوم، لأن المجلس «سيعالج مسائل علمية وقضايا تتعلق بالتعليم العالي»، ولأن وزير التعليم ليس رجل علم، بالضرورة.[١٠٢]

وعبر شوكن، أيضا، عن معارضة التوجه الداعي إلى اعتبار أعضاء مجلس التعليم العالي ممثلي المؤسسات، كما ورد في اقتراحي القانون الأولين، وقال إن أعضاء المجلس ينبغي اختيارهم وفقا لوزنهم وموقعهم الأكاديميين. وأضاف أنه يتعين على عضو المجلس أن يعتبر نفسه قريبا من ومسؤولا عن «مشاكل المؤسسات جميعها، واحدة واحدة، بالدرجة نفسها.[١٠٣] ..... وأعتقد أنه يمكن العثور في دولة إسرائيل على مجموعة من رجال العلم ذوي المكانة الرفيعة القادرين على معالجة المشاكل ليس من وجهة نظر المؤسسة العينية التي ينتمون إليها تحديدا. وإذا ما تبنينا هذه القاعدة، فليس من الضروري أن يتم اختيار هؤلاء الأعضاء وفق مفتاح معين يعتمد عددا من الممثلين لهذه المؤسسة وعددا آخر لسواها».

واتخذت قضية تركيبة المجلس منحى أكثر حدة في مسألة ثقة الجمهور بالمجلس. فالتخوف من أن تؤدي اعتبارات غريبة، لا تنسجم مع معايير الجودة الأكاديمية، إلى الاعتراف بمؤسسات غير جديرة كمؤسسات للتعليم العالي، أثار قلقا واضحا لدى أعضاء الكنيست. وتطرق عضو الكنيست يزهار سميلانسكي إلى المسألة فعرض موقف لجنة التعليم البرلمانية من خلال الربط بين الاعتراف الرسمي بمؤسسة أكاديمية وبين المكانة الشخصية لعضو المجلس:[١٠٤]

يجب ألا ننسى... أن ليس كل ذي تحصيل أكاديمي عال جدير بهذا، بل الأشخاص ذوو المكانة المتميزة فقط، الذي يحظون بثقة الجمهور ولا يهتمون بمصلحة مؤسسة معينة دون سواها، بل بمصلحة العلم بمجمله، ويحظون أيضا باعتراف الأوساط العلمية وتقديرها، أشخاص يمكنهم إسباغ شرعية واحترام على المؤسسة العلمية في البلاد.

وأوضحت شوشانه برسيتس، رئيسة لجنة التعليم البرلمانية، أن المقصودين هم «رجال علم ذوو سمعة عالمية، أثبتوا أنفسهم، من خلال أعمالهم».[١٠٥] أما بالنسبة لاقتراح عضو الكنيست هكطين، التي اقترحت زيادة عدد ممثلي الجمهور في المجلس، على حساب أصحاب الدرجات العليا في حقل التعليم العالي، فقد أشارت برسيتس إلى أن ممثلي الجمهور «على غاية من الأهمية، حقا»، لكننا «في الكنيست وفي اللجنة تحدثنا، كل الوقت، عن ضرورة إخراج شؤون التعليم والثقافة من أيدي الأحزاب وممثليها، من أيدي ممثلي الجمهور، وضرورة إبقائها في أيدي أشخاص يستطيعون معالجتها بموضوعية، بكونهم خبراء ومختصين». واعترضت برسيتس على الرأي القائل بعدم الوثوق بمنظومة الاعتبارات التي يعتمدها رجال العلم لدى بحثهم مسألة منح الاعتراف لمؤسسة للتعليم العالي، أو نزعه عنها، كما انتقدت أولئك الذين يدّعون بأنه ينبغي وضع صلاحية الاعتراف بالمؤسسات في أيدي ممثلي الجمهور: «هل صحيح إنه لا يمكن الوثوق برجال العلم، بل بممثلي الجمهور بالذات وبأنهم هم الذين سيحققون الغاية المرجوة؟».[١٠٦] كما تحفظت برسيتس، أيضا، من اقتراح عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور التي دعت إلى منع مشاركة ممثلي الحكومة في مجلس التعليم العالي، إطلاقا، بحجة أنه لا يجوز منع مشاركة «رجال العلم الذين يُعتَبَرون موظفين حكوميين، أو تابعين للحكومة. ففي الواقع الذي نعيش، يأتي هذا الاقتراح لاستثناء رجال العلم البارزين في مجالي الذرّة والاقتصاد أو غيرهما العديد من المجالات المهمة جدا، فقط لكونهم يؤدون رسالة مزدوجة ... هل نقوم باستثناء هؤلاء؟». ويمكن الاستنتاج، من أقوال برسيتس، أن ثمة تفاهما قد تحقق بين أعضاء الكنيست وبين الحكومة على أن لا يتولى ممثلو الحكومة في المجلس عضويتهم هذه من منطلق التمثيل السياسي، أو الفئوي، بل بفضل مكانتهم الرفيعة في المجالات العلمية.

وطرحت، خلال المداولات، أيضا، مسألة تبعية، أو عدم تبعية، أعضاء المجلس للحكومة، وهي مسألة جرى بحثها من وجهتي نظر متقاطبتين. ومثلت عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور وجهة النظر التي تدعو إلى منع أي علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بين أعضاء مجلس التعليم العالي وبين الحكومة «...لا بالمفهوم الاقتصادي، المادي، ولا بالمفهوم الحزبي والسياسي».[١٠٧]

وأثنى وزير التعليم، زلمان أران، على موقف شوشانه برسيتس،

وحسم الأمر في التصويت الذي أجراه الكنيست، بين الخيارين اللذين تم بحثهما خلال المناقشات حول اقتراح القانون، فأعلن الكنيست تأييده الجازم لوضع صلاحيات المجلس في أيدي رجال العلم ذوي المكانة الرفيعة في حقل التعليم العالي. وتم فوق ذلك، التفاهم والاتفاق، وإن بغير تشريعه قانونيا، على أن يكون ممثلو الجمهور، أي ممثلو الحكومة، أيضا، من ذوي المكانة المرموقة في حقل التعليم العالي، على أن يتم اختيارهم من بين العاملين في المجالات العلمية، القريبين منها والعالمين بشؤونها واحتياجاتها.

رئيسة لجنة التعليم البرلمانية، وقال إن ثمة أهمية قصوى لتمتع مجلس التعليم العالي «بالثقة العلمية وبالثقة الجماهيرية. كل الاحترام لممثلي الجمهور، لكن زيادة عدد ممثلي الجمهور في المجلس على حساب رجال العلم وأصحاب الدرجات العليا في حقل التعليم العالي من شأنها المس، غير المقصود، بالثقة العلمية التي تحتاج إليها هذه المؤسسة».[108] وشرح أران مدى الخطورة على مؤسسات التعليم العالي نفسها من جراء تولي عناصر غير جديرة مسؤولية إدارة شؤونها ومكانتها الأكاديمية، لا لشيء سوى الرغبة في منحهم تمثيلا لائقا:[109]

إذا كان هذا المجلس، الذي يتعين عليه وضع معايير التعليم العالي وتحديدها، مؤلفا من رجال التعليم العالي أيا كانوا، فقط، فمعنى هذا، مع كل الاحترام لهم، الإساءة إلى المؤسسة العلمية التي سيتم إنشاؤها، لأن المسألة تحتاج إلى أكثر من مجرد التصديق الرسمي. فالتصديق ينبغي أن يكون مدعوما بثقة علمية جديرة تسبق الاعتراف بالمؤسسة. وهذه الثقة لا يمكن ضمانها إلا إذا كانت غالبية أعضاء المجلس من أشخاص ذوي مراتب عليا في حقل التعليم العالي.

وفي السعي إلى ضمان ثقة الجمهور بمجلس التعليم العالي، الذي كان في عضويته في المرحلة الأولى ممثلو المؤسسات الثلاث المعترف بها فقط،[110] نص اقتراح القانون على أن يتم تعيين المجلس الأول لمدة سنتين فقط، على أن يتولى وزير التعليم تعيين الأعضاء من دون التشاور مع المؤسسات المعترف بها أو غير المعترف بها. وبعد مضي السنتين الأوليين، يتم تعيين مجلس جديد لمدة خمس سنوات، بالتشاور مع مؤسسات التعليم العالي. وأوضح زلمان أران أن الاعتبار المركزي الذي شكل أساس هذا الالتباس تمثل في الرغبة في:[111]

ضمان تمتع مجلس التعليم العالي بتعامل مبني على «الاحترام» فقط، من دون إضافة «التشكيك». فلو عمدنا إلى تشكيل هذا المجلس من خلال التشاور مع مؤسسات التعليم العالي المعترف بها، لكان المجلس موضع شك واشتباه في أعين الأشخاص المرشحين للامتحان والاختيار من جانبه، لكونه مؤلفا ـ في نظرهم ـ من ممثلي المصالح المكتسبة (Vested interests) في التعليم العالي. وهو الحال ذاته، أيضا، في حال تمثيل المجلس الأول المؤسسات الخاضعة لامتحان الاعتراف، أيضا ـ سيثار الشك والاشتباه في أن المجلس ليس موضوعيا في قراراته.

وحسم الأمر في التصويت الذي أجراه الكنيست، بين الخيارين اللذين تم بحثهما خلال المناقشات حول اقتراح القانون، فأعلن تأييده الجازم لوضع صلاحيات المجلس في أيدي رجال العلم ذوي المكانة الرفيعة في حقل التعليم العالي. وتم فوق ذلك، التفاهم والاتفاق، وإن بغير تشريعه قانونيا، على أن يكون ممثلو الجمهور، أي ممثلو الحكومة، أيضا، من ذوي المكانة المرموقة في حقل التعليم العالي، على أن يتم اختيارهم من بين العاملين في المجالات العلمية، القريبين منها والعالمين بشؤونها واحتياجاتها. وبذلك، أقر الكنيست عمليا قانونا يضع قضية جماهيرية ذات وزن كبير جدا، تشمل مسألة منالية التعليم العالي أيضا، في أيدي رجال العلم. وقد تم منح رجال العلم أغلبية الأعضاء في المجلس انطلاقا من فرضية أن هؤلاء سيحسنون ـ من منطلق مسؤوليتهم الجماهيرية أيضا ـ توسيع منالية التعليم العالي، منح الاعتراف الرسمي للمؤسسات الجديرة به وحجبه عن تلك غير الجديرة.[112] وقد ركز الكنيست، إذن، على إعلان الثقة بأعضاء مجلس التعليم العالي الذين سيعملون ليس من أجل الحفاظ على احتكارية المؤسسات التي جاءوا منها ويمثلونها، بل من أجل مصالح الجمهور العامة، سواء في كل ما يتصل بالمحافظة على مستوى التعليم العالي وجودته، أو في الدأب على نشره

وتوفيره من خلال منح الاعتراف الأكاديمي لمؤسسات فوق ثانوية أخرى كانت قد أبدت رغبتها في، وسعيها إلى، الانخراط في عداد مؤسسات التعليم العالي.

وحسم القانون الذي سنه الكنيست في نهاية المطاف خلافا مبدئيا وجوهريا استمر ثماني سنوات ـ بدءا من موعد تعيين «لجنة دوري» في العام ١٩٥٠، وحتى سن قانون مجلس التعليم العالي في العام ١٩٥٨ـ لجهة صون حرية مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية، ولجهة القرار بأن يتم اختيار أعضاء المجلس اعتمادا على مكانة كل منهم الشخصية في حقل التعليم العالي. وشكل هذان العنصران الدعامتين الأساسيتين في كل ما يتصل بمجلس التعليم العالي لسنوات طويلة.

نقاش

تعكس سيرورة إعداد قانون مجلس التعليم العالي الطويلة والمتواصلة، أكثر ما تعكسه، التوتر الشديد بين رغبة الدولة في إخضاع البحث والتعليم اللذين يجريان في مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات الشعب والدولة، من جهة، وبين مطالبة المؤسسات بالحرية الأكاديمية في إدارة شؤونها. وتبين حقيقة تشريع القانون وفق صيغته الثالثة، بعد فشل الصيغتين الأوليين، إلى حدّ كبير، مدى تعقيد القضايا التي كانت مطروحة على جدول الأعمال العام للبحث والحسم.

واجهت ثقافة التركيز والتجميع، التي قـُبلت بغير اعتراض أو نقد في جميع مجالات الحياة في الدولة الفتية، معارضة متميزة لدى محاولة الحكومة بسط صلاحيات الهيمنة هذه على مؤسسات التعليم العالي أيضا. فقد أرسيت خلال السنوات الأولى على قيام الدولة قاعدة معيارية تم قبولها من دون أي اعتراض أو استئناف، ومن خلال نشر جوّ جماهيري عام أسبغت في إطاره شرعية كاملة على رفض وتأجيل أي نقاش أو انشغال لا يخدمان غايات، مهمات وأهداف الجماعة القومية. وكانت هذه القاعدة المعيارية ذاتها، أيضا، وراء السعي إلى تجنيد وتجند مؤسسات التعليم العالي ووضع احتياجات الشعب والدولة في رأس سلم أولوياتها، ولو بثمن تقديم تنازلات ما عن حريتها الأكاديمية. وانعكس هذا الأمر، بصورة بارزة، في مداولات «لجنة دوري» وحينما ادعى رئيسها بأن ممثلي مؤسسات التعليم ليسوا سفراء للجامعات، بل سفراء للجماعة القومية واحتياجاتها، وذلك تأسيسا على نص كتاب التعيين الذي أصدره لهم دافيد بن غوريون. وعليه، قال، يتعين على ممثلي مؤسسات التعليم العالي ملاءمة عملها وأنشطتها للأهداف، الغايات والمهمات الفورية الماثلة أمام الدولة. غير أن هذا التوجه اصطدم بجو من التشكيك والارتياب، ثم بمعارضة شديدة في الكنيست، ما أدى إلى تحديد مسألة البنية المناسبة والصحيحة لمنظومة العلاقات بين الحكومة وبين الجامعات.

وكانت المعارضة واسعة فشملت أعضاء الكنيست من أحزاب وأطياف سياسية مختلفة. وإلى جانب موافقة بعض منهم على أن على مؤسسات التعليم العالي أن تكون مجندة لخدمة احتياجات الشعب والدولة، تبلورت وتعززت المعارضة لتدخل الحكومة في حياة التعليم العالي. وأدت هذه المعارضة لموقف الحكومة، في نهاية المطاف، إلى التخلي عن هذا التوجه وعن اقتراحي القانون اللذين قاما على أساسه في تأييد التدخل الحكومي العميق في الحياة الأكاديمية، إلى جانب تعزز الرأي الداعي إلى ضمان استقلالية البحث والتعليم الأكاديميين.

وقد استند موقف أعضاء الكنيست، الذي حسم الأمر لصالح استقلالية مؤسسات التعليم، ليس فقط إلى الظروف التاريخية التي رافقت تحرر التعليم العالي من التبعية لسلطة الكنيسة، وإنما كذلك إلى التخوف من أن نمط السيطرة السياسية الذي تطور في الدولة سيطال جهاز التعليم العالي أيضا، بما في ذلك التعيينات الأكاديمية. وقد عبر عضو الكنيست إليميلخ ريمليط، بإيجاز شديد، عن الفهم العميق الذي ساد بين أعضاء الكنيست حيال الظروف والشروط المطلوبة لتحقيق اختراقات في مجال العلوم، وعن الوعي بأن التفكير الأصلي والمستقل القادر على اختراق حدود المعرفة القائمة ممكن فقط بصيانة الحريات الأكاديمية: «حرية الباحثين في التعبير عن آراء مستقلة وفي تدريس نظريات مشككة وتشكيكية، طالما هي في نطاق الآراء ـ هي أساس الأسس لتطور العلوم وتقدمها».[١١٣] وقال أعضاء كنيست آخرون إن الأنظمة الدكتاتورية في العصور الوسطى، وكذلك الديمقراطيات الشعبية، التي ذهبت إلى إخضاع العلم ووضعه في خدمة الشعب قادت، فعليا، إلى وضع العلم في «سرير سدوم» وخنق الإبداع العلمي والروحي. وكان من شأن اللهجة الأقل حدة التي استخدمها ممثلو الحكومة، الذين طالبوا في إطار اقتراح القانون بتدخل الدولة من أجل «تنسيق عمل» مؤسسات التعليم العالي في البلاد فقط، أن أثارت هي أيضا تشكك أعضاء الكنيست بصدق الدوافع الكامنة وراء طرح هذا الاقتراح. وأبدى أعضاء الكنيست خشيتهم من أن هذه اللهجة الناعمة، أيضا، ليست سوى تعبير عن التوجه الخفي الذاهب نحو تدخل حكومي فظ ومراقبة مشددة على عمل مؤسسات التعليم العالي. ولم تكن خشيتهم تلك عبثية، ذلك أن الحكومة لم تنكر هذا التوجه ولم تـُخفِه، لا في كتاب تعيين أعضاء «لجنة دوري»،

وشكلت مسألة منالية التعليم العالي المسألة المركزية الثانية في عملية تشريع القانون، وخضعت لاختبار مزدوج. وشكلت توقعات وطموحات مجموعة المؤسسات فوق الثانوية التي اعتبرت نفسها جديرة بالاعتراف الأكاديمي، الاعتراف بحقها في منح ألقاب أكاديمية وإفساح المجال أمام تأهيلها كمؤسسات للتعليم العالي بؤرة خلاف أساسية. وأثار التخوف من أن يتصرف ممثلو المؤسسات الثلاث المعترف بها سعيا للمحافظة على احتكار مؤسساتهم الأكاديمية، فيحجبون الاعتراف الرسمي المأمول عن المؤسسات الجديدة

ولا حتى في اقتراحي القانون الأول والثاني.

وقد زاد اقتراح القانون الثاني من خشية أعضاء الكنيست وعمقها: سعت الوسائل الجديدة التي تضمنها إلى تحويل مجلس التعليم العالي المقترح تشكيله إلى هيئة قومية ليست في حاجة إلى مؤسسات التعليم العالي في تصميم وإجراء بحوث علمية. فقد قضى اقتراح القانون إياه بأن يكون المجلس ذاته هيئة بحثية تخدم احتياجات الشعب والدولة. وعليه، لم يكن مفاجئًا اتخاذ أعضاء الكنيست موقف المعارضة، ليس بسبب ازدواجية الأجهزة البحثية في واقع الضائقة الاقتصادية فحسب، بل بسبب الخشية أيضا من أن يكون ذلك بمثابة فرض واقع من المنافسة بين المؤسسات، التي تخضع لسلطة المجلس ومراقبته، وبين المجلس عينه، الذي قد يجد نفسه غارقا في مهمات بحثية في خدمة الشعب والدولة، فضلا عن وظيفته المركزية المنصوص عليها في اقتراح القانون. وزاد على هذا كله، أيضا، تخوف من أن نشوء تعارض مصالح بين وظيفة المجلس بوصفه قيّما على مستوى المؤسسات التعليمية الأكاديمي وبين وظيفته الخاصة مسؤولا عن تطوير وإجراء أبحاث علمية رصينة، كما تريد الحكومة. وحالت معارضة أعضاء الكنيست لتضارب المصالح هذا دون خلق ازدواجية وظائفية غير ممكنة في جسم يفترض أن تسند إليه مهمات الإدارة، الإشراف والمراقبة، لا التنفيذ بالطبع، في مجال يخضع لمراقبته هو.

توضح المناقشات حول دستور المؤسسات، والادعاء بأن هذا الدستور يمثل روح مؤسسات التعليم العالي إلى حدّ ما روح الحرية الأكاديمية ومحتواها. فقد توقف رؤساء مؤسسات التعليم العالي، خلال مداولات «لجنة دوري» كما خلال مناقشات لجنة التعليم البرلمانية، عند النسيج الدقيق الذي انبثقت منه أجواء حرية الإبداع في الجامعات. فهذه الحرية راسخة في تقاليد المؤسسات الأكاديمية، وفي الإيمان القاعدي بشأن الطريقة التي يفترض أن تسير وتعمل المؤسسات الأكاديمية بموجبها. وقد شكل رفض رئيس الجامعة العبرية، برودتسكي، الأفكار الداعية إلى التدخل في بنية التعليم الجامعي بحجة «إخضاعها لاحتياجات الدولة»، تجسيدا للرغبة في المحافظة على مقومات هذه الحرية وصونها. وكان المثال الذي استخدمه، بعدم جواز تدخل الدولة في وضع وإعداد منهاج تعليم الفيزياء وإخضاعه لاحتياجاتها، بمثابة إعلان موقف بأن ثمة خطرا يهدد الأساس الأعمق من بين أسس الحرية الأكاديمية، والمحفور على راية التعليم العالي: حرية المدرّس الفرد في التدريس في مجال تخصصه بما ينسجم مع ضميره ومعرفته العلمية المهنية، بعيدا عن أي احتمال للتدخل أو الإملاء الخارجي - ليس من جانب سلطات الجامعة، وليس من جانب أي سلطة من خارج الجامعة، بالطبع.

وتوقف عدد من أعضاء الكنيست عند ضرورة المحافظة على النسيج الدقيق في بنية منظومة العمل داخل مؤسسات التعليم العالي، وهي البنية التي تشكل شبكة أمان لخلق أجواء الحرية الأكاديمية، مؤكدين معارضتهم للتدخل الحكومي. وكان موقف أعضاء الكنيست حاسما في بلورة عملية التشريع المتواصلة بينما سحب وزير التعليم، زلمان أران، من اقتراح القانون أي تعبير يمكن تفسيره على أنه تدخل حكومي في حياة التعليم العالي وفي الحرية الأكاديمية الضرورية لازدهاره، وسعيا لأن يصبح قانون مجلس التعليم العالي «قانونا للأجيال»، على حدّ تعبير شوشانه برسيتس.

وشكلت مسألة منالية التعليم العالي المسألة المركزية الثانية في عملية تشريع القانون، وخضعت لاختبار مزدوج. وشكلت

توقعات وطموحات مجموعة المؤسسات فوق الثانوية التي اعتبرت نفسها جديرة بالاعتراف الأكاديمي، الاعتراف بحقها في منح ألقاب أكاديمية وإفساح المجال أمام تأهيلها كمؤسسات للتعليم العالي بؤرة خلاف أساسية. وأثار التخوف من أن يتصرف ممثلو المؤسسات الثلاث المعترف بها سعيا للمحافظة على احتكار مؤسساتهم الأكاديمية، فيحجبون الاعتراف الرسمي المأمول عن المؤسسات الجديدة التي كانت طالبت الحكومة بالاعتراف بها وتأهيلها، المطالبة بعدم وضع هذه الصلاحية كاملة في أيدي ممثلي المؤسسات، خشية تفوق الرغبة في حماية الاحتكار على الرغبة في حماية المصلحة العامة الواسعة. وهذا ما أدى إلى المطالبة البرلمانية بضمان المصلحة العامة بواسطة ممثلي الجمهور، أي ممثلي الحكومة، وبحيث يشكل هؤلاء وزنا معادلا لموقف ممثلي الجامعات في مجلس التعليم العالي الذي سيتم تشكيله. لكن الكنيست رفض هذا الاقتراح وفضّل منح الأغلبية في المجلس لرجال العلم، ممثلي الجامعات.

وترافق هذا الحسم، أيضا، مع نقاش واسع حول قواعد الاعتراف ومعاييره، الأمر الذي يشكل نوعا من التشريع الثانوي عمليا، كان يمكن تحديده من جانب المشرّع مباشرة، لكن القرار استقر، في النهاية، على تخويل مجلس التعليم العالي صلاحية ومهمة صياغة هذه القواعد والمعايير، انطلاقا من الافتراض بأن المجلس سيحافظ على المصلحة الجماهيرية العامة هنا أيضا، ولن يضع معايير تبقي على احتكار المؤسسات القائمة. وبالفعل، فحتى نهاية الثمانينيات، منح مجلس التعليم العالي ١٩ مؤسسة للتعليم العالي اعترافات رسمية، من بينها خمس جامعات، زيادة على الجامعات الثلاث التي كانت قائمة لدى دخول القانون حيز التطبيق.[١١٤] وازداد عدد هذه المؤسسات، باستمرار، خلال التسعينيات، كما هو مفصل في الفصل المخصص لمنالية التعليم العالي.

أما المسألة المركزية الثالثة فكانت العضوية في المجلس. وتم النظر في هذه القضية، بداية، في التوجه القائم على التمثيل حسب المؤسسات. وحين اتضح لأعضاء الكنيست أن في هذه الطريقة عيوبا ونواقص قد تمس بمكانة المجلس، نظرا للخشية من أن يؤدي التمثيل المؤسساتي إلى «تقولات وتخرصات»، إذ لا يجوز تشكيل المجلس من «أشخاص يعتبرهم كثيرون أصحاب مصالح... أي، من ممثلي المؤسسات»،[١١٥] على حدّ تعبير شوشانة برسيتس، ثارت لديهم شكوك في أن القانون لم ينضج بعد لطرحه على الكنيست للتصويت، بسبب الطريقة المقترحة لاختيار أعضاء المجلس. وبدأت تتبلور، في المقابل، فكرة تفضيل الاختيار على أساس الثقل الشخصي والمكانة العلمية للمرشحين، مع الابتعاد عن فكرة الطريقة التمثيلية. وقد تم حسم هذا الموضوع، ليس بسبب الخشية من فكرة التمثيل، بل نظرا لإدراك أعضاء الكنيست بأنه في الواقع الديناميكي القائم، وحيال تغير عدد المؤسسات، بينما لا ينحصر تعبير التمثيل في التمثيل الأكاديمي فقط، بل يتعداه ليشمل التمثيل الإداري أيضا، تصبح مسألة انتخاب وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي مهمة مستحيلة، وقد تؤدي إلى نشوء توترات وصراعات لا حاجة لها بين ممثلي المؤسسات المختلفة، بدلا من تركيز الجهود وتجميعها في تطوير جودة التعليم العالي ورفع مستواه. وغدت هذه المسألة معضلة حقيقية حينما اتضحت أمام أعضاء الكنيست جسامة الإسقاطات المحتملة لاعتماد الطريقة التمثيلية في تشكيل المجلس.

هذه المعضلة، التي واجهها أعضاء الكنيست في الحسم بين التوجهين المقترحين، خلقت ارتباكا وترددا جليين. وقال عضو الكنيست يزهار سميلانسكي إنه ليس كل ذي ثقافة عليا هو شخص جدير بعضوية مجلس التعليم العالي، وإنه يجب تفضيل «أشخاص ذوي مكانة متميزة يحظون بثقة الجمهور أيضا، يضعون مصلحة العلم بوجه عام نصب أعينهم، لا مصلحة مؤسسة تعليمية معينة، أشخاص يحظون باعتراف الأوساط العلمية وتقديرها، ويمكنهم أن يسبغوا احتراما وشرعية على المؤسسة العلمية في البلاد».[١١٦] أما وزير التعليم، زلمان أران، الذي لخص النقاش في الكنيست، فقد أرسى قاعدة الانطلاق لحسم هذه المسألة بالقول إن «تعيين أشخاص ذوي ثقافة عليا لعضوية مجلس التعليم العالي بطريقة عشوائية»[١١٧] من شأنه أن «يعود بالضرر على الهيئة التي سيتم تشكيلها»،[١١٨] وأنه ينبغي الحرص على أن يقف «أصحب درجات عليا في حقل التعليم العالي» خلف أي تصديق يمنح لأي مؤسسة تعليمية. ومن هنا، فإن الحسم الذي اختاره الكنيست بشأن مكانة أعضاء مجلس التعليم العالي سعى إلى ضمان أن يؤدي وضع الاعتبارات الأكاديمية والجماهيرية العامة المتعلقة بمنالية التعليم العالي وبالاعتراف بمؤسسات التعليم العالي في عهدة المجلس إلى التمحور في السعي إلى ضمان مكانة الألقاب الأكاديمية والمؤسسات الأكاديمية ورفعتها: أن يدرك الحاصلون على الاعتراف وعلى التأهيل أن قامات عالية في حقل التعليم العالي هي التي منحتهم ذلك الاعتراف والتأهيل، وهو ما سيسهم في صون مكانة اللقب الذي يحملونه واحترامه.

وقد حسم القانون الذي أقره الكنيست الخلاف المبدئي والجوهري الذي استمر ثماني سنوات ـ منذ موعد تعيين «لجنة

دوري» في العام ١٩٥٠ وحتى سن قانون مجلس التعليم العالي في العام ١٩٥٨ ـ لجهة صون حرية مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية، ولصالح القرار بأن يتم اختيار أعضاء المجلس بالاعتماد على مكانتهم الشخصية في حقل التعليم العالي. وهذان المبدآن هما اللذان شكلا قاعدة وجود مجلس التعليم العالي لسنوات طويلة.

أما الآن، فقد تبقت مسألتان اثنتان تنتظران البحث والحسم: مسألة الاعتراف بالمؤسسات الجديدة وتوسيع منالية التعليم العالي، ومسألة التخطيط والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي. وسنلقي الضوء على هاتين المسألتين في الفصول التالية.

الهوامش:

١. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥. من ملف لجنة مؤسسات التعليم العالي، كتاب التعيين الصادر عن رئيس الحكومة، دافيد بن غوريون، لأعضاء اللجنة، من يوم ١٩٥٠/٧/٢٣.

٢. كوبرسكي، ح. (١٩٩٣): «تطور ثقافة الحكم في إسرائيل»، من: أ. شنهار وع. يركوني (محرران)، ثقافة الإدارة في إسرائيل، تشريكوبر، تل أبيب، ص ٢٢٨.

٣. المصدر السابق.

٤. المصدر السابق.

٥. كلاين، م. (١١٩٨): بار إيلان ـ الأكاديميا، الدين والسياسة، ماغنس، القدس، ص ٣٣.

٦. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥.

٧. المصدر السابق، ص ٦.

٨. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥٠/٩/١٩، ص ٥.

٩. المصدر السابق، ص ٦.

١٠. المصدر السابق، ص ٦.

١١. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥٠/٩/١٩، ص ٨.

١٢. في العام ١٩٩٣ أنشئ معهد زيف، وفي تشرين الثاني ١٩٤٩ أصبح معهد وايزمان للعلوم.

١٣. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥٠/١٠/١٨، ص ٣.

١٤. المصدر السابق، ص ٧.

١٥. المصدر السابق، ص ٧.

١٦. المصدر السابق، ص ٨.

١٧. المصدر السابق، ص ١٠.

١٨. المصدر السابق، ص ١٠.

١٩. المصدر السابق، ص ١٣.

٢٠. المصدر السابق، ص ١٣.

٢١. كوهن، أ. (٢٠٠١): «الجامعة العبرية في القدس في العقد الأول من عمر دولة إسرائيل: جامعة بين الاستقلال الأكاديمي والتأقلم السياسي»، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، الجامعة العبرية، ص ١٦٠.

٢٢. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥٠/٩/١٩، ص ٦.

٢٣. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥١/٢/٢٢، ص ٩.

٢٤. المصدر السابق، ص ٩– ١٠.

٢٥. المصدر السابق، ص ٩.

٢٦. المصدر السابق، ص ٢.

٢٧. كلاين، م. (١٩٩٨)، ص ٣٤.

٢٨. كوهن، أ. (٢٠٠١)، ص ١٧٣.

٢٩. سجلات الكنيست، الجلسة رقم ١٠٠ من جلسات الكنيست الثاني، يوم ١٩٥٢/٦/٣٠، القراءة الأولى لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٢، ص ٢٤٥٥.

٣٠. المصدر السابق.

٣١. المصدر السابق.

٣٢. المصدر السابق، ص ٢٤٥٩ – ٢٤٦٠.

٣٣. المصدر السابق، ص ٢٤٦٨.

٣٤. المصدر السابق، ص ٢٤٦١.

٣٥. المصدر السابق، ص ٢٤٦٨.

٣٦. المصدر السابق.

٣٧. المصدر السابق، ص ٢٤٥٨.

٣٨. المصدر السابق.

٣٩. المصدر السابق، ص ٢٤٥٩.

٤٠. المصدر السابق، ص ٢٤٦٥.

٤١. المصدر السابق.

٤٢. المصدر السابق.

٤٣. عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور قدمت، خلال النقاش في الكنيست، أمثلة عن تسييس التعليم العالي، ومنها عدم تعيين بروفسور يوسف كلاوزنر رئيسا لكاتدرائية تاريخ الهيكل الثاني، من خلال التلميح إلى أن السبب في ذلك كان انتماءه إلى الحركة التنقيحية وكونه مرشحا لرئاسة الدولة من جانب حركة حيروت، بعد وفاة حايم وايزمان.

٤٤. المصدر السابق، ص ٢٤٧٠.

٤٥. المصدر السابق، ص ٢٤٦٧.

٤٦. المصدر السابق، ص ٢٤٥٩.

٤٧. جلسة اللجنة الفرعية للجنة التعليم البرلمانية لشؤون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٣/١/٢٠، ص ٩.

٤٨. جلسة اللجنة الفرعية للجنة التعليم البرلمانية لشؤون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٣/٦/١٥، ص ١.

٤٩. المصدر السابق، ص ٢.

٥٠. المصدر السابق.

٥١. جلسة اللجنة الفرعية لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، يوم ١٩٥٣/٦/٢٣، ص ٣.

٥٢. كلاين، م. (١٩٩٨)، ص ٣٣.

٥٣. جلسة اللجنة الفرعية لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، يوم ١٩٥٣/١/٢٧، ص ٨.

٥٤. المصدر السابق.

٥٥. المصدر السابق.

٥٦. جلسة اللجنة الفرعية للجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست لشؤون قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، يوم ١٩٥٣/٦/٢٥، ص ٤.

٥٧. مشروع قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٢، البند ٣(أ).

٥٨. سجلات الكنيست، الجلسة رقم ١٠٠ من جلسات الكنيست الثاني، يوم ١٩٥٢/٦/٣٠، القراءة الأولى لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٢، ص ٢٤٥٦.

٥٩. سجلات الكنيست، اقتراح قانون مجلس التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٥، الجلسة يوم ١٩٥٥/١٠/٣١، ص ١٩٣.

٦٠. اقتراح قانون مجلس التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٥، البند ١٠(ب).

٦١. سجلات الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٥، الجلسة يوم ١٩٥٥/١٠/٣١، ص ١٩٤.

٦٢. تمت تلبية حاجة الوزارات الحكومية المختلفة إلى إجراء أبحاث ذات طابع تطبيقي لغرض تخطيط أعمالها بصورة لائقة مع تعيين «علماء رئيسيين» في الوزارات الحكومية ابتداء من العام ١٩٧٠.

٦٣. أبلغ وزير التعليم الكنيست، لدى مناقشة اقتراح القانون، بأن بروفسور ألبرت آينشطاين أبدى موافقته، قبل وفاته، ليكون أحد الأعضاء الفاعلين في اللجنة الأكاديمية التابعة للمجلس.

٦٤. المصدر السابق، ص ١٩٧.

٦٥. المصدر السابق.

٦٦. المصدر السابق.

٦٧. المصدر السابق.

٦٨. المصدر السابق.

٦٩. المصدر السابق، ص ٢٠١.

٧٠. كلاين، م. (١٩٩٨)، ص ٤٥.

٧١. أرشيف الدولة، ١٦٧٣/ج ل، تقرير اللجنة الخاصة لفحص أوضاع التعليم العالي في البلاد، ص ١.

٧٢. المصدر السابق، ص ١٩ – ٢٠.

٧٣. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٢٧.

٧٤. ورد في اقتراح القانون أن مجلس التعليم العالي الأول يتم تعيينه مدة سنتين فقط، وأن الحكومة هي التي تعين أعضاءه بدون التشاور مع مؤسسات التعليم العالي، وذلك لأن مؤسسات أخرى جديدة للتعليم العالي قد تنضم خلال السنتين إلى المؤسسات الثلاث المعترف بها، وسيكون من حقها هي أيضا ترشيح أشخاص ذوي درجات مرموقة في حقل التعليم العالي لعضوية المجلس.

٧٥. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٢٩.

٧٦. المصدر السابق، ص ١٨٤١.

٧٧. المصدر السابق.

٧٨. من بين هذه المؤسسات، يمكن الإشارة إلى كلية الحقوق والاقتصاد التي انبثقت منها جامعة تل أبيب، جامعة بار إيلان، سمينار الكيبوتسات، كلية الزراعة في رحوبوت، وكذلك دعوة بعض أعضاء الكنيست إلى فحص الحاجة إلى إقامة مؤسسات للتعليم العالي في مدينتي حيفا وبئر السبع أيضا.

٧٩. المصدر السابق، ص ١٨٣١.

٨٠. المصدر السابق.

٨١. المصدر السابق، ص ١٨٣٢. كلية الحقوق والاقتصاد في تل أبيب فتحت أبوابها للتعليم المسائي، فأتاحت التعليم الجامعي للأشخاص العاملين في ساعات النهار. وكان ذلك هو السبب في أن أعضاء «أحدوت هعفودا» كانوا بين أبرز الداعمين لهذه المؤسسة.

٨٢. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٤، النص الكامل، البند ١٦ من قانون مجلس التعليم العالي.

٨٣. المصدر السابق، ص ١٨٢٧.

٨٤. المصدر السابق، ص ١٨٣٣.

٨٥. المصدر السابق.

٨٦. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٤٤.

٨٧. المصدر السابق.

٨٨. المصدر السابق، جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٣٢.

٨٩. المصدر السابق، ص ١٨٢٧.

٩٠. المصدر السابق.

٩١. المصدر السابق، ص ١٨٣٤.

٩٢. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٤.

٩٣. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٣٤.

٩٤. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٦.

٩٥. المصدر السابق.

٩٦. المصدر السابق.

٩٧. نقاش حول قانون مجلس التعليم العالي، لجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست، يوم ١٩٥٨/٦/٣، ص ١٠.

٩٨. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٤٦.

٩٩. المصدر السابق.

١٠٠. المصدر السابق.

١٠١. المصدر السابق، ص ١٨٣٥.

١٠٢. المصدر السابق.

١٠٣. المصدر السابق، ص ١٨٣٦.

١٠٤. المصدر السابق، ص ٢٥٣٧.

١٠٥. المصدر السابق.

١٠٦. المصدر السابق، ص ٢٥٣٨.

١٠٧. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٦.

١٠٨. المصدر السابق.

١٠٩. المصدر السابق.

١١٠. نص القانون على أن ممثلي مؤسسات التعليم العالي، ذوي المكانة الرفيعة في حقل التعليم العالي، لا يشكلون أكثر من ثلثي مجموع عدد الأعضاء في مجلس التعليم العالي.

١١١. المصدر السابق.

١١٢. عن الأجواء، التوتر والتشكيك لدى المؤسسات التي تم فحصها من جانب مجلس التعليم العالي، يمكن الاستدلال من الرسالة التي وجهها بروفسور كورتسفايل، من جامعة بار إيلان، إلى رئيس الدولة، اسحق بن تسفي، وجاء فيها: «لا يعقل أن يجرؤ السيد دينور، أو السيد أورباخ (عضوا مجلس التعليم العالي)، وهما ليسا خبيرين مختصين بالأدب العبري الحديث، إطلاقا، على الطلب مني تقديم تقرير عن الوضع في القسم الذي أتولى مسؤوليته... وإنني أعتبر مجرد رغبة السيدين دينور وأورباخ في «فحص» عملي في الجامعة إساءة لي ومسا بمكانتي الأكاديمية. لم أكن، ولن أكون، عنوانا لشهوة السلطة والانتقام لدى هذين السيدين». رسالة من يوم ١٩٦٠/٣/٢١، ج/٣/٥٧٤٨.

١١٣. سجلات الكنيست، الجلسة رقم ١٠٠ من جلسات الكنيست الثاني، يوم ١٩٥٢/٦/٣٠، القراءة الأولى لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٢، ص ٢٤٧٠.

١١٤. خمس جامعات، من ضمنها جامعة حيفا، جامعة بن غوريون في بئر السبع، جامعة بار إيلان، جامعة تل أبيب والجامعة المفتوحة، تم الاعتراف بها تدريجيا حتى بداية السبعينيات.

١١٥. سجلات الكنيست، اقتراح قانون مجلس التعليم العالي والأبحاث، ١٩٥٥، الجلسة يوم ١٩٥٥/١٠/٣١، ص ١٩٧.

١١٦. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٧.

١١٧. المصدر السابق، ص ٢٥٣٨.

١١٨. المصدر السابق.